TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/1266
7 August 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والثلاثون
الجزء الأول
جنيف ، ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
(قرارا المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) بتاريخ ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣
و١٦٩ (د - ٧) بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧)

التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير من أمانة الأونكتاد

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

٥٨٣٣ب/GE.90-51979

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
ملخص		'١' - '٧'	ج
الجزء الأول -	اشتداد وطأة الأزمات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: عرض مستوفى للأداء الكلي والقطاعي ، ١٩٨٨-١٩٩٠	١ - ٥٣	١
ألف -	أهم تطورات السياسة العامة المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني	١ - ١٠	١
باء -	مؤشرات الأداء الكلي: الناتج المحلي الاجمالي ، والناتج القومي الاجمالي ، والادخار ، والاستثمار والاستهلاك في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ...	١١ - ١٧	٦
جيم -	التطورات في القطاعات الرئيسية	١٨ - ٥٣	١٠
١ -	المياه والأراضي والمستوطنات الاسرائيلية: السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية	١٨ - ٢٤	١٠
٢ -	الزراعة والصناعة: خطوات أخرى نحو تحقيق الاعتماد الفلسطيني على الذات رغم التدابير الاسرائيلية التقييدية الجديدة	٢٥ - ٣٥	١٣
٣ -	السكان والقوى العاملة والعمالة: تزايد البطالة المحلية ، وإعادة التوجه نحو الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على اسرائيل	٣٦ - ٣٩	١٩
٤ -	الحالة النقدية والضريبية: تكثيف القيود	٤٠ - ٤٥	٢٢
٥ -	أداء التجارة الخارجية - من سيء إلى أسوأ	٤٦ - ٥٠	٢٥
٦ -	ملاحظات ختامية	٥١ - ٥٣	٢٨
الجزء الثاني -	استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في أمانة الأونكتاد ، ١٩٨٩-١٩٩٠	٥٤ - ٦١	٣١

ملخص

'١' منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية ، تتجلى تحولات بعيدة المدى في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة . وتُعزى هذه الظاهرة إلى حد بعيد إلى ازدياد رغبة الفلسطينيين في تحقيق الاعتماد على الذات ، وإلى التدابير العملية المتخذة بغية التقليل إلى أدنى حد من الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية المحلية المهملة . وخلال الفترة المستعرضة ، واصلت المؤسسات والمجتمعات المحلية الفلسطينية تنفيذ عناصر جديدة لاستراتيجيات لتأمين البقاء الاقتصادي . وكان الهدف من هذه الاستراتيجيات هو تعزيز الاعتماد على الذات في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي ، والاستثمار والتسويق ، وإعادة تشكيل القاعدة الانتاجية المحلية ، والتحرر من آثار اعتماد قسري على الاقتصاد الاسرائيلي على مدى نحو ربع قرن من الزمن في ظل ظروف احتلال شديدة الوطأة .

'٢' كما أن الاستجابة الدولية لاشتداد وطأة الأزمة في الاقتصاد الفلسطيني تبين الأثر الايجابي لبعض المساعدات المقدمة لصالح الشعب الفلسطيني . وذلك يشمل مساهمات من بعض الدول العربية والمنظمات الاقليمية لأغراض الإغاثة في حالات الطوارئ ، وإمكانية الوصول المباشر الى الأسواق الاقليمية ، وتوفير تسهيلات المرور العابر ، وتقديم المساعدة المالية للتخفيف من وطأة الظروف الشاقة . وقد قامت الأمم المتحدة وعدد من وكالاتها المتخصصة بتكثيف برامجها الخاصة بتقديم المساعدة التقنية لصالح الشعب الفلسطيني . كما أن حجم واتجاه المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية قد اكتسبا مكانة بارزة . وبالمثل فقد سجل برنامج المعونة المقدمة من الجماعة الاقتصادية الأوروبية زيادة كبيرة ، ولا سيما في عام ١٩٩٠ بالنظر الى استمرار الحالة المتردية في الأرض المحتلة .

'٣' إلا أن الجهود الرامية الى تحقيق امكانات الأرض المحتلة في النمو والتنمية الاقتصاديين لا تزال تعترض سبيلها بشدة مجموعة واسعة من القيود الاقتصادية والسياسية المفروضة في ظل ظروف الاحتلال . والواقع أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد كثّفت جهودها الرامية الى استخدام العديد من التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير - التي كثيرا ما تطبّق بزعم فرض عقوبة جماعية أو فردية - من أجل توسيع سلطتها في الأرض المحتلة وسيطرتها على مواردها الاقتصادية وأدائها الاقتصادي . وقد تم تكثيف هذه الممارسات في عدة مجالات رئيسية . وهي تشمل هدم المنازل ، ومصادرة الأراضي ، والتوسع في اقامة المستوطنات والمراكز الأمامية الاسرائيلية الجديدة ، واقتلاع أشجار البساتين ، واتلاف المحاصيل ، وحظر صيد الأسماك في المياه الساحلية لقطاع غزة ، وفرض قيود على تنقّل العمال الفلسطينيين ، وشن غارات لجباية الضرائب وتنفيذ هذه

الجباية ، بما في ذلك مصادرة الممتلكات ، وزيادة الضوابط الادارية المفروضة على التجارة المحلية والصادرات وكذلك على أنشطة المنظمات الدولية . وبسبب هذه الممارسات جميعها فإن الضغط على الاقتصاد الفلسطيني ازداد حدّة على حدّة .

'٤' وتؤكد التقديرات الاسرائيلية الرسمية الأولية للأداء الاقتصادي الفلسطيني في عام ١٩٨٨ استمرار اتجاهات الانخفاض في النشاط الاقتصادي الكلي التي لوحظت في التقرير السابق لأمانة الأونكتاد (TD/B/1221) . وهي تشمل الناتج المحلي الاجمالي الذي كان راكدا في أفضل الأحوال (والذي انخفض انخفاضا حادا اذا ما استبعد من الحسابات الناتج الدوري من محصول الزيتون) ، وانخفاض دخل عوامل الانتاج والتحويلات من الخارج ، فضلا عن تناقص الاستثمار والدخل الفردي الخاص المتاح . ومن المتوقع أن يكون الأداء الاقتصادي الفلسطيني في عام ١٩٨٩ قد حافظ على اتجاهه النزولي ، حيث يقدّر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض الى مستوى يتراوح بين ٢ر١ و٥ر١ مليار دولار ، أي بنسبة تصل الى ٣٥ في المائة مقارنة بمستواه قبل عام ١٩٨٨ ، بينما بلغ الناتج القومي الاجمالي ملياري دولار في أفضل الأحوال . وتشير معظم التقديرات المتوافرة الى حدوث انخفاض في دخل الأسرة بنسبة تصل الى ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٨٧ . وفي هذه الأثناء ، هناك دلالات تبشر بالخير على زيادة الاستثمار الخاص الفلسطيني في الصناعة والزراعة ، الأمر الذي يعتبر جزءا من الجهد المحلي الرامي الى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي .

'٥' وتبين التطورات المؤثرة على الزراعة ما يترتب على الاحتلال الاسرائيلي من تأثير معقد وخانق بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني . وتواصل السلطات الاسرائيلية تحويل موارد مياه الأرض المحتلة الى اسرائيل ومستوطناتها في الأرض المحتلة رغم احتياجات الشعب الفلسطيني من الماء حاضرا ومستقبلا . وازدادت سرعة المصادرة الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية واقامة وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في الأرض المحتلة . وتحملت الزراعة الفلسطينية ، وهي عماد الاقتصاد المحلي ، العبء الأكبر الناجم عن تدابير السياسة الاسرائيلية الرامية الى انهاء الانتفاضة . فقد هبطت الأسعار الزراعية وتفاقمت الخسائر المتكبدة نتيجة للتدابير العقابية الاسرائيلية ، بما في ذلك تدمير جزء كبير من الأصول الزراعية من قبل السلطات الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين . إلا أن المزارعين الفلسطينيين حققوا بعض الانجازات التي ساعدت في التعويض عن الخسائر في مواضع أخرى ، مع ظهور اتجاهات نحو زيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال تنويع المحاصيل وتعزيز التسويق المحلي للمحاصيل ومنتجات الثروة الحيوانية .

'٦' وقد أدت المبادرات الفلسطينية في القطاع الصناعي الى تشجيع الروابط بين القطاعات واستخدام الطاقة التي كانت عاطلة في السابق بهدف توسيع السوق المحلية ، والاستعاضة عن الواردات من اسرائيل ، وتنمية تسويق الصادرات من منتجات مختارة فضلا عن تلبية الاحتياجات المتنامية للاستثمار ولرأس المال المتداول . وفي هذه الأثناء ،

ضعفت معدلات نمو القوى العاملة الفلسطينية مؤخرا ، كما تؤكد البيانات المتعلقة بالبطالة و"العمالة الناقصة" الهبوط المفزع في مستوى النشاط الاقتصادي في الأرض المحتلة . واستمر على نطاق واسع إحجام الفلسطينيين العاملين في اسرائيل عن العمل ، الأمر الذي يعكس جزئيا استمرار المحاولات الفلسطينية الرامية الى التقليل من الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلي وإلى التشجيع ، قدر الامكان ، على النشاط في الاقتصاد المحلي . وقد تمثلت العوامل الرئيسية التي يعتبر أنها قد مارست ضغطا هائلا على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني خلال الفترة المستعرضة في حدوث تدهور جذري في الأوضاع النقدية والمالية ، ناجم عن القيود الاسرائيلية المفروضة على المبالغ المالية التي يُسمح بدخولها الى الأرض المحتلة ، والتدابير الاسرائيلية القمعية الخاصة بجباية الضرائب والمستخدمة كوسيلة لفرض العقوبة الجماعية ، والانخفاض الحاد السريع في قيمة الدينار الأردني ، وهو العملة الرئيسية المتداولة في الأرض المحتلة . ولم تكن التجارة الخارجية الفلسطينية بمنأى عن الآثار المدمرة الناجمة عن السياسات والممارسات الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة . ولا يزال هذا القطاع يعاني من عدم توافر المرافق الأساسية ومن عدم وجود بيئة تنظيمية يستطيع فيها هذا القطاع أن يعمل بفعالية . وقد تحسّن مركز ميزان مدفوعات الأرض المحتلة مع اسرائيل تحسنا مطردا ، بالخروج من عجز في الحساب الجاري قدره ١٧٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ الى فائض يحقّق لأول مرة قدره ٥٣ مليون دولار ، مما يدل على بداية حدوث تحولات اقتصادية بعيدة المدى منذ بداية الانتفاضة . إلا أن استمرار الاتجاهات الأخيرة المثبطة في الأداء التصديري الفلسطيني في الأسواق الاقليمية والجديدة لمدة أطول بكثير يمكن أن يضع حداً فعلياً لاحتمالات تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق التقليدية وأن يسبب صعوبات متزايدة بالنسبة للاقتصاد .

٧' وفي حين أنه يمكن للسلطات الاسرائيلية أن تعيد النظر في امكانيات تنفيذ اصلاحات السياسة العامة المبينة في تقارير ودراسات الأونكتاد السابقة ، فإن ثمة خطوات فورية تُعرض هنا بغية تخفيف حدة التوترات ، وتوفير اغاثة فورية وتشجيع تحقيق قدر من الانعاش الاقتصادي في الظروف السائدة . وهي تشمل: وقف هدم منازل الفلسطينيين ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتحويل موارد المياه الفلسطينية الى اسرائيل ؛ والامتناع عن اقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة ؛ والكف عن فرض العقوبات الجماعية ضد الزراعة الفلسطينية وفرض القيود على التسويق ؛ واتاحة الاستئناف الكامل لصيد الأسماك في المياه الساحلية لقطاع غزة ؛ ورفع القيود الانتقائية المفروضة على تدفق اليد العاملة بين الأرض المحتلة واسرائيل ؛ وإنهاء الحملات العشوائية لجباية الضرائب ؛ وتخفيف الأعباء الضريبية المُثقِلة المفروضة على المجتمعات المحلية الفلسطينية ؛ وتطبيق تدابير منصفة وتبادلية فيما يتعلق بالتجارة بين الأرض المحتلة واسرائيل ؛ ورفع القيود المفروضة على المساعدة الدولية للأرض المحتلة .

مسح لنوعية وجدوى منشورات الاونكتاد ولمستخدميها النهائيين

تسعى امانة الاونكتاد ، في سياق انشطة تقييم البرامج لديها واستجابة لطلب حكومي دولي ، إلى معرفة آراء المستخدمين النهائيين كيما تتوفر لها بيانات اساسية لتقييم نوعية وجدوى وفعالية اشياء منها تقارير البحوث والمنشورات لديها . ولما كان نجاح هذه العملية يتوقف بصفة حاسمة على نسبة وافية من الردود ، فسوف نكون لكم ممتنين لو اتسع وقتكم للاجابة على الاسئلة الواردة ادناه وتقديم ما يعن لكم من تعليقات بشان الوثيقة الراهنة .

١ - عنوان أو رقم الوثيقة الرمزي .....

٢ - متى استلمتم الوثيقة ؟ .....

٣ - كيف استلمتم الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع او اكثر)

[ ] عن طريق بعثة دائمة لدى الامم المتحدة
[ ] من مكتب وزاري أو حكومي
[ ] من امانة الاونكتاد مباشرة
[ ] بالاشتراك في اجتماع حكومي دولي للامم المتحدة/الاونكتاد
[ ] بالاشتراك في دورة تدريبية او حلقة دراسية تحت رعاية الامم المتحدة/ الاونكتاد
[ ] من متاجر بيع كتب الامم المتحدة
[ ] عن طريق المكتبات الجامعية
[ ] بطلب منكم
[ ] بمبادرة من الاونكتاد
[ ] عن طريق آخر (يرجى التحديد)
.....
.....
.....

٤ - ما هي الاغراض الرئيسية التي تستخدمون فيها الوثيقة ؟ (يرجى وضع اشارة في مربع أو اكثر)

[ ] إعداد السياسة العامة
[ ] التحليل والبحث
[ ] التشريع
[ ] المعلومات المرجعية
[ ] التعليم والتدريب
[ ] الادارة
[ ] اغراض اخرى (يرجى التحديد)
.....
.....

٥ - ما هي الدرجة التي تقدرونها للوثيقة من حيث :

جدواها في عملكم (يرجى وضع اشارة في مربع واحد)

[ ] مفيدة للغاية ؛ [ ] مفيدة جدا ؛ [ ] مفيدة ؛
[ ] فائدة هامشية ؛ [ ] غير مفيدة .

نوعيتها من حيث الجوانب التالية (يرجى وضع اشارة في كل حالة)

	فائقة	ممتازة	جيدة	ملائمة	هزيلة
العرض وسهولة					
القراءة	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
أصالة الافكار	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
غزارة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
حداثة المعلومات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
الدقة التقنية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
نوعية التحليل ،					
بما في ذلك					
الموضوعية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
صحة الاستنتاجات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
وضوح التوصيات	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]
شمول التغطية	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]	[ ]

٦ - ملاحظات أخرى (ان كانت لديكم).....
.....
.....
.....

واخيرا نكون لكم ممتنين لو تفضلتم بتزويدنا بالمعلومات التالية عنكم :
الاسم .....المهنة/اللقب الوظيفي .....
العنوان .....

ولن تخرج اجابتكم عن دائرة الاستعمال الداخلي وستعامل بسرية . ونشكركم على تعاونكم .

ويرجى ارسال الاستبيان على العنوان التالي :

PROGRAME CO-ORDINATION AND EVALUATION UNIT
EXECUTIVE DIRECTION AND MANAGEMENT
UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
PALAIS DES NATIONS
CH-1211 GENEVA 10

- - - - -

الجزء الأول

إشتداد وطأة الأزمات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة:
عرض مستوفى للأداء الكلي والقطاعي ، ١٩٨٨-١٩٩٠

ألف - أهم تطورات السياسة العامة المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني

١ - اتسم أول عقدين من الاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية - أي الضفة الغربية وقطاع غزة - بحدوث تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني وأدائه[١] . وقد أخذت هذه التحولات شكل انخفاض في نصيب الزراعة ، وركود صناعي ، وحالات عجز مزمن في التجارة والمدفوعات ، واختناقات وفوض تسويقية خطيرة ، وتزايد في البطالة ، وهجرة اليد العاملة على نطاق واسع ، والاضطراب وانعدام الأمن على الصعيد المالي ، واستمرار استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية الفلسطينية ، رغم ارتفاع في مستويات الاستهلاك الخاص نسبيا يعود أساساً إلى مصادر دخل غير محلية[٢] . وخلال الفترة القصيرة نسبيا منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ضد الاحتلال الاسرائيلي وسياساته وممارساته المتزايدة القسوة ، حدثت تحولات بعيدة المدى بالقدر نفسه في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ، وهي تحولات حفّزتها رغبة في تحقيق الاعتماد على الذات جاءت مصحوبة بسياسات وتدابير ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على اسرائيل وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية المحلية المهملة . وقد نجحت هذه التغيرات حتى الآن في وقف بعض الاتجاهات السلبية التي سادت خلال العقدين الأولين من الاحتلال الاسرائيلي ، رغم حدوث انخفاضات حادة في مستوى النشاط الاقتصادي الفلسطيني . وقد انتهج الشعب الفلسطيني طريقا جديدا ومستقلا نحو الانتعاش والتنمية الاقتصاديين ، وتحوّل عن دور المشارك السلبي في العمليات الاقتصادية الناشئة خارج اقتصاده إلى دور المبادر في إجراء عمليات الاصلاح والتحديث والتحرير الاقتصادي ، رغم القيود السياسية والاقتصادية التي لا تزال تخنق امكانات الأرض المحتلة .

٢ - وخلال الفترة المستعرضة ، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتصعيد تطبيق سلسلة من تدابير السياسة العامة ، التي أُدخل معظمها منذ عام ١٩٨٧ والتي ترمي إلى ممارسة ضغط اقتصادي على الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . وقد اتخذت هذه الخطوات في إطار سياسة منهجية ترمي إلى إحباط أو على الأقل احتواء المبادرات الفلسطينية في سبيل تحقيق الإعتماد على الذات اقتصاديا والإدارة الذاتية والاستقلال عن السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية . ووفقا لمصدر حكومي عسكري اسرائيلي ، فإن السلطات لا تزال تعارض المحاولات المحلية الرامية إلى استحداث مشاريع ذات طابع من شأنه أن يشجع الإدارة الاقتصادية المستقلة[٣] .

٣ - إن السياسة الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني قبل عام ١٩٨٧ كانت ، ولا تزال ، تتسم بإهمال لاحتياجاته الإنمائية ومنع تنافسه مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية . وقد حذّر مسؤول في وزارة الصناعة الاسرائيلية مؤخرا من أن "تزايد المنافسة من الأراضي المحتلة يمكن أن يعرض صناعتنا المحلية للخطر على المدى البعيد"(٤) ، وأعاد مسؤول آخر في الحكومة العسكرية التأكيد على أن السلطات "لن تسمح لأية صناعة (فلسطينية) بتهديد الإنتاج الاسرائيلي"(٥) . ومنذ عام ١٩٨٨ تم استخدام العديد من التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير التي تتسم بدرجات متفاوتة من القسوة لتأكيد السلطة الاسرائيلية في الأرض المحتلة . ويُذكر أن هذا التصعيد يتزامن مع تزايد في "إضفاء الصبغة العسكرية" على الأجهزة الإدارية وأجهزة صنع القرارات التابعة للإدارة المدنية الاسرائيلية في الأرض المحتلة(٦) . وقد كان الإعتقاد بأن المقاومة الفلسطينية للإحتلال الاسرائيلي وتدابيره القاسية ستخف مع مرور الوقت هو العامل الأساسي في إمعان السلطات في تطبيق تدابير غير مستساغة على نطاق واسع تؤثر على النشاط الاقتصادي الفلسطيني(٧) .

٤ - وتستمر هذه السياسات رغم الكلفة التراكمية المتصاعدة التي تتحملها اسرائيل نتيجة لما تتكبده من نفقات في مكافحة الانتفاضة ، والانخفاض في الصادرات الاسرائيلية إلى الأرض المحتلة ، وهبوط مستوى السياحة الدولية إلى اسرائيل ، وانخفاض مساهمة اليد العاملة الفلسطينية في بعض فروع الإنتاج الاسرائيلي . كما أن الأثر المثبط لهذه العوامل على النمو الاقتصادي الاسرائيلي في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ (بما يعادل نحو نقطتين مئويتين من النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي)(٨) قد أدى في الوقت نفسه إلى تشجيع السلطات الاسرائيلية على العمل بمزيد من القوة والقسوة في محاولة انهاء الانتفاضة . وقد قُدّر مجموع الكلفة المباشرة التي تحملها الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة للانتفاضة ، من حيث النمو والإنتاج المضيّعين ، بما يزيد عن مليار دولار بحلول نهاية عام ١٩٨٩(٩) بينما بلغت النفقات العسكرية الاضافية المتكبدة خلال الفترة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار(١٠) .

٥ - ولا تزال التدابير الاقتصادية الاسرائيلية تطبق كعقوبة جماعية تفرض على القرى ، والمدن ، ومخيمات اللاجئين ، والمناطق ، أو على الأرض المحتلة ككل . وهذه التدابير الجماعية هي بالاضافة إلى الحالات المتكررة المتمثلة في معاقبة قطاعات محددة من السكان أو الأفراد مثل: فرض غرامات وضرائب وجبايات جسيمة ؛ وسحب تراخيص العمل ؛ وإغلاق المباني والمناطق الزراعية ؛ واتلاف المحاصيل والمعدات الصناعية وغيرها من الممتلكات ؛ واللجوء إلى أشكال أخرى من مضايقة رجال الأعمال ، والتجار ، والمزارعين ، والعمال ، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية . وتم تكثيف الممارسات الاسرائيلية العقابية والتقييدية في عدة مجالات رئيسية من مجالات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المستعرضة(١١) واشتملت هذه الممارسات على:

- مواصلة هدم المنازل الفلسطينية ، ومصادرة الأرض الفلسطينية والتعجيل في الخطوات الرامية إلى اقامة مستوطنات ومراكز أمامية اسرائيلية جديدة في قطاع غزة والضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، في الوقت الذي تتزايد فيه مشاعر القلق على نطاق واسع إزاء الآثار التي تترتب على توطين المهاجرين الوافدين حديثا إلى اسرائيل في الأرض المحتلة ؛
- إعتماد تدابير قاسية على نحو متزايد ضد نشاطي الزراعة وصيد الأسماك الفلسطينيين ، بما في ذلك اقتلاع أشجار البساتين ، وجرف الأراضي الزراعية ، واتلاف المحاصيل ، وفرض حظر مشلّ على صيد الأسماك في المياه الساحلية لقطاع غزة ؛
- فرض قيود على تنقّل العمال الفلسطينيين من الأرض المحتلة إلى اسرائيل ، بما في ذلك استخدام الكمبيوتر في إصدار تراخيص المرور في شكل بطاقات الهوية الممغنطة بغية "فرز" العمال الذين يدخلون اسرائيل ؛
- حملات جباية الضريبة الواسعة الانتشار ، بما في ذلك الغارات ، وعمليات حظر التجول ، وإقامة الحواجز على الطرق وغير ذلك من الإجراءات العسكرية ، مع ما ينجم عن ذلك من فرض غرامات فادحة ، وتقديرات ضريبية مضخمة ، وحجز الحسابات المصرفية ومصادرة أوراق الهوية والممتلكات ؛
- تشديد القيود المفروضة على التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى الصادرات من السلع الصناعية والزراعية الفلسطينية إلى اسرائيل ، كسياسة يراد بها تقييد أسواق تصريف المنتجات الفلسطينية ، إنتقاماً من المقاطعة الفلسطينية الطوعية للواردات من اسرائيل ؛
- مواصلة وضع العقبات الإدارية والإجرائية التي تؤثر على التصدير المباشر للمنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وعمليات الحظر التعسفي على التسويق المحلي والتصديري للمنتجات الزراعية ؛
- زيادة القيود المفروضة على أنشطة المنظمات الدولية التي تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية ، وكذلك على المنظمات غير الحكومية التي تقدم دعما ماديا وماليا للشعب الفلسطيني .

٦ - وفي هذه الأثناء واصلت المؤسسات والمجتمعات المحلية الفلسطينية في الأرض المحتلة تنفيذ عناصر الاستراتيجيات التي تمت صياغتها مؤخرا لتأمين البقاء الاقتصادي في ظل الأزمة السائدة . وكان الهدف من هذه الاستراتيجيات أساسا هو تعزيز الاعتماد على الذات في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي . والاستثمار والتسويق ، وإعادة تشكيل القاعدة الإنتاجية المحلية تبعا لذلك ، والتحرر قدر الامكان من آثار ما يزيد عن ٢٣ سنة من الاعتماد القسري على الاقتصاد الاسرائيلي وسلطات الاحتلال(١٣) . وبالرغم من زيادة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للتدابير الاسرائيلية ولتدني مستويات النشاط ، فقد أدى التعاون مع المجتمعات الفلسطينية المحلية إلى إحداث تحولات ذات شأن في أنماط الإنتاج والتسويق الزراعيين ، وفي الاستثمار الصناعي ، والإنتاج والتوزيع ، وفي مدى الاعتماد على فرص العمالة في اسرائيل كمصدر أساسي للدخل . وقد تمت زيادة تعزيز المؤسسات المحلية والتضامن المجتمعي في مجالات مثل التسهيلات الائتمانية الصناعية والزراعية ، والنشاط التعاوني في مجال الإنتاج والتسويق الزراعيين ، وحل المنازعات الصناعية الناجمة عن انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، ومقاومة جهود السلطات الاسرائيلية الرامية إلى فرض دفع الضرائب التي تعتبر غير منصفة وغير واقعية بل وغير قانونية في بعض الحالات فيما يتعلق بالقوانين السائدة للأرض المحتلة(١٣) . وبالطبع فإن فرض الضرائب ينشأ في جميع الحالات عن عمليات سياسية مغلقة أمام المشاركة الفلسطينية . ووفقا لما ذكره مسؤول فلسطيني ، فإن "الانتفاضة قد حققت نتائج عظيمة في فترة قصيرة نسبيا ، سواء من حيث التركيز على الاعتماد على الذات أو من حيث مقاطعة البضائع الاسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال"(١٤) . كما أشير إلى أن الجهود الفلسطينية الرامية إلى فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي تهدف في نهاية المطاف إلى بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية لدولة فلسطينية واقتصاد فلسطيني مستقل يرتبط باقتصاد المنطقة العربية(١٥) .

٧ - وعلى المستويين الاقليمي والدولي ، تبين الاستجابة لاشتداد وطأة الأزمة في الاقتصاد الفلسطيني الأثر الايجابي المتواضع لبعض جهود المساعدة المقدمة لصالح الشعب الفلسطيني . وقد أعادت الدول العربية تأكيد تعهداتها في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عام ١٩٨٨ بأن تقدم إغاثة طارئة للشعب الفلسطيني للتعويض عن الخسائر المتكبدة نتيجة للممارسات الاقتصادية الاسرائيلية بينما انضمت بعض المنظمات الاقليمية إلى الجهود المبذولة ، كل في مجالات اختصاصها ، من أجل تنسيق ما تقدمه من مساعدة . وقد اتخذ الأردن بالتعاون مع فلسطين خطوات هامة في اتجاه تسهيل امكانية مرور المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الاقليمية على أساس شهادة منشأ فلسطينية مطابقة لشهادة المنشأ العربية(١٦) . ونظرت مصر في أساليب لتشجيع استخدام أرضها لمرور الصادرات من قطاع غزة(١٧) ، بينما قدمت بعض الدول العربية

الأخرى مساهمة مالية في تخفيف حدة المصاعب التي تواجه الفلسطينيين في الأرض المحتلة . وقرر رجال الاعمال والممولون الفلسطينيون المغتربون مؤخرا إنشاء "مؤسسة التنمية والإقراض الفلسطينية" والشروع في تنفيذ أنشطة مساعدة تقنية لدعم الجهود الانمائية الفلسطينية في الأرض المحتلة(١٨) . ووعد اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بتقديم معونة مالية للاتحاد الجديد لغرف التجارة الفلسطينية(١٩) . وفي هذه الأثناء ، اضطلع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدور في تمهيد الأسس الإدارية والقانونية لاتاحة امكانية الوصول المباشر للمنتجات الفلسطينية بشروط تفضيلية إلى الأسواق الاقليمية العربية عبر الأردن(٢٠) .

٨ - وبالمثل فقد تم التسليم بالحاجة إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وذلك في قرارات اعتمدتها مؤخراً الجمعية العامة للأمم المتحدة فضلا عن عدد من الوكالات المتخصصة(٢١) . وبالتالي تجري صياغة برامج مساعدة تقنية أكثر اتساقا وتفصيلا ، ولا سيما في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

٩ - كما أن وكالتي الأمم المتحدة اللتين تحافظان على وجود نشط في الأرض الفلسطينية المحتلة قد استجابتا للحالة الطارئة هناك . فقد تمكنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من الاضطلاع بتنفيذ برنامج موسع للمساعدة الرامية إلى منع حدوث المزيد من التدهور في الأحوال المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوزيع المساعدة الغوثية والطارئة على أساس أوسع من ذي قبل . ويهدف برنامج موظفي شؤون اللاجئين (RAO) التابع للأونروا إلى ضمان تحقيق درجة من الحماية للاجئين الفلسطينيين عن طريق تعزيز وجود الموظفين الدوليين ، وإلى تسهيل عمليات الوكالة - وهي خطوة لقيت ترحيبا واسع النطاق من قبل الشعب الفلسطيني والوكالات الدولية العاملة في الميدان . إلا أن السلطات العسكرية الاسرائيلية قامت خلال السنة الماضية بشن غارات وعمليات تفتيش على مباني الاونروا ، بما في ذلك المدارس والمستوصفات والمخازن ؛ وقامت بتوقيف وتفتيش وتأخير سيارات الاسعاف التابعة للاونروا وهي تنقل الجرحى ؛ وقد ضربت أو اعتقلت أو احتجزت عددا من موظفي الوكالة(٢٢) . ولم تردع الاحتجاجات التي قدمتها الاونروا إلى السلطات الاسرائيلية عن المزيد من الانتهاكات لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها(٢٣) . وفي حين واصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي تنفيذ برنامجه الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ، فقد أعيق إنجاز المشاريع في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ نتيجة لصعوبة الظروف التشغيلية وفي بعض الحالات نتيجة للتأخيرات في إعطاء الموافقة الاسرائيلية الرسمية ، والاعتراضات الاسرائيلية على المشاريع لدواع أمنية أو بحجة تضارب هذه

المشاريع مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية(٣٤) . ومما هو أكثر تشجيعاً ملاحظة تزايد توجه المساعدة المقدمة من البرنامج نحو المشاريع في مجالات الزراعة والصناعة وتنمية الموارد المائية - وهي مجالات لقيت حتى الآن معاملة غير مواتية من قبل سلطات الاحتلال(٣٥) . كما اضطلعت المنظمات غير الحكومية الدولية بدور أبرز في الجهود الدولية المبذولة لصالح الأرض المحتلة ، حيث اتسع حجم ونطاق مشاركتها بصورة منتظمة رغم أن أنشطتها تواجه أيضا قيودا اسرائيلية متزايدة(٣٦) .

١٠ - وقد سجل برنامج المعونة المقدمة من الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى الأرض المحتلة زيادة كبيرة في عام ١٩٩٠ على ضوء "التردي المستمر للحالة في الأراضي المحتلة مما يؤثر بشكل خطير على أحوال معيشة الشعب ، ويعرّض للخطر بصورة دائمة مستقبل المجتمع الفلسطيني ويحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي"(٣٧) . وبالإضافة إلى تزايد مساهمة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الاونروا ، فإن المساعدة المباشرة المقدمة من الجماعة ستركز على البرامج الصحية والتعليمية ، بينما تشكل المشاريع المولّدة للدخل في القطاعات الانتاجية واستحداث تسهيل ائتماني خاص لاستخدامها من قبل "مؤسسات التمويل الفلسطينية المستقلة" سمات جديدة هامة للمعونة المباشرة المقدمة من الجماعة الاقتصادية الأوروبية . وفي هذه الأثناء ، تواصل السلطات الاسرائيلية رفض منح إعفاء عام من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على المعدات والامدادات التي يتم شحنها إلى الأرض المحتلة لأغراض مشاريع محددة تمولها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، رغم النداءات التي وجهتها هذه الأخيرة(٣٨) . وعلى النقيض من ذلك ، فإن هذه البنود وغيرها تخضع لمعدلات الرسوم الجمركية الاسرائيلية العالية ، دون مراعاة للقوانين السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة .

باء - مؤشرات الأداء الكلي: الناتج المحلي الاجمالي ، والناتج القومي الاجمالي ، والادخار ، والاستثمار والاستهلاك في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩

١١ - واجهت السلطات الاسرائيلية ، في ظل الظروف السائدة في الأرض المحتلة ، صعوبات كبيرة في تجميع البيانات الاحصائية ، مما أعاق عملية المتابعة المنتظمة للتطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية(٣٩) . وقد تم بحث أحدث سلاسل الحسابات القومية التي تغطي التطورات حتى عام ١٩٨٧ فقط وذلك في التقرير السابق للأمانة حول هذا الموضوع(٣٠) . وبحلول منتصف عام ١٩٩٠ ، لم تكن السلطات الاسرائيلية قد اصدرت أية سلسلة احصائية مستوفاة بشأن الأداء الكلي عن الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . ورغم هذه القيود ، يمكن إجراء استعراض لبعض الاتجاهات الرئيسية التي ظهرت منذ عام ١٩٨٨ ، باستخدام التقديرات الاسرائيلية الرسمية وغيرها من المؤشرات(٣١) .

١٢ - إن التقديرات الاسرائيلية الرسمية الأولية للأداء الاقتصادي الفلسطيني في عام ١٩٨٨ تؤكد ، وإن يكن بأرقام مختلفة ، استمرار اتجاهات الانخفاض في النشاط الاقتصادي الكلي التي لوحظت في التقرير السابق لأمانة الأونكتاد (TD/B/1221)[٣٣] . والعامل الرئيسي الذي يمكن أن تُعزى إليه الاختلافات في التقديرات هو محصول الزيتون الوفير الذي تحقق في عام ١٩٨٨ في الضفة الغربية . فقد تجاوز انتاج هذا المحصول التوقعات إلى حد بعيد ويبدو أنه قد خفف من الأثر السلبي الذي ترتب على الانخفاض في بعض المنتجات الأخرى للقطاعات الرئيسية . وتبين التقديرات الاسرائيلية لعام ١٩٨٨ حدوث ارتفاع في الناتج الزراعي في الضفة الغربية بنسبة ١٥ في المائة باستثناء الزيتون ، وارتفاع أكبر بكثير إذا ما أُدخل محصول الزيتون في الحساب . ويُذكر أن الناتج الزراعي لقطاع غزة قد ظل مستقرا ، رغم حدوث انخفاض في انتاج الحمضيات الذي يشكل الجزء الأعظم من الناتج الزراعي في قطاع غزة . ووفقا للمصدر نفسه ، فإن الناتج الصناعي في الضفة الغربية انخفض بنسبة ٢٣ في المائة ، باستثناء تحضير زيت الزيتون ، وبنسبة ١٠ في المائة إذا ما أُدخل تحضير زيت الزيتون في الحساب ، بينما بلغت نسبة الانخفاض في الناتج الصناعي في قطاع غزة نحو ٣٠ في المائة . ويُذكر أن انتاج قطاع التشييد قد هبط بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٣ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ١٣ في المائة في قطاع غزة . وعلى العموم ، يُقدّر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية قد هبط بنسبة تتراوح بين ١٣ و١٥ في المائة باستثناء محصول الزيتون وأن يكون قد ارتفع بنسبة تتراوح بين ٣ و٥ في المائة بحساب محصول الزيتون . وفي قطاع غزة ، يُقدّر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي قد هبط بنسبة تتراوح بين ١٢ و١٣ في المائة . وتشير التقديرات الاسرائيلية إلى أن هذا يمثل ، بالنسبة للأرض المحتلة ككل ، نموا في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يتراوح بين - ٣ في المائة و+ ٠,٥ في المائة .

١٣ - كما تدل البيانات الاسرائيلية على حدوث ركود في ايرادات الضفة الغربية من اجور العمل في اسرائيل وعلى انخفاض في هذه الايرادات بنسبة ١٠ في المائة في قطاع غزة في عام ١٩٨٨ ، رغم حدوث هبوط أكبر في مدخلات العمل (ساعات العمل) (انظر الفرع جيم - ٣ ادناه) . ولا توفر التقديرات الاسرائيلية أية دلالة على أداء الناتج القومي الاجمالي ، رغم أنه يُذكر أن الدخل القومي المتاح (الذي يشمل الناتج المحلي الاجمالي ودخل عوامل الانتاج والتحويلات) كان راكدا في الضفة الغربية بينما هبط بنسبة ١٤ في المائة في قطاع غزة . وهذه التقديرات هي بالأسعار الجارية ولا تأخذ في الاعتبار أثر التضخم في عام ١٩٨٨ والذي قدّر بنحو ٩ في المائة في الضفة الغربية و١١ في المائة في قطاع غزة[٣٣] . وعلى العموم فإن الدخل الشخصي المتاح للفرد الواحد قد انخفض في الأرض المحتلة وسجلت القوة الشرائية لهذا الدخل انخفاضا حادا . وتبين مؤشرات أخرى أن اجمالي الاستثمار في عام ١٩٨٨ قد انخفض بنسبة تتراوح بين ٢١

و٢٥ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ١٣ في المائة في قطاع غزة . ويُذكر أن الاستثمار الخاص قد انخفض بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٣ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ١٠ في المائة في قطاع غزة ، بينما انخفض استثمار الادارة المدنية الاسرائيلية بنسبة ٤٤ في المائة و٣٨ في المائة على التوالي .

١٤ - ورغم التفاوتات بين التقديرات الاسرائيلية الرسمية ومعظم الحسابات الأخرى لمدى الانخفاض الاقتصادي في الأرض المحتلة في عام ١٩٨٨ ، فمن الواضح أن الأزمة قد استمرت في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، مع تضاؤل الأمل في حدوث أي تحسن وشيك . ومنذ عام ١٩٨٨ ، برزت مواطن الضعف الهيكلي المتأصل في الاقتصاد المحلي مع تزايد قوة الجهود المحلية الرامية إلى التحرر من السيطرة الاسرائيلية . وقد كانت معظم فروع الاقتصاد الفلسطيني موجهة على مدى العديد من السنوات نحو علاقتها بالاقتصاد الاسرائيلي حسبما يتبين من جملة أمور منها: تكاثر صناعات التعاقد من الباطن ؛ وأنماط الزراعة التي كانت تنزع إلى تكملة الواردات من اسرائيل بدلا من الحلول مكانها ؛ والتجارة المحلية التي كانت تتوسط إلى حد بعيد بين الانتاج الاسرائيلي والاستهلاك الفلسطيني ، وما إلى ذلك . ومن الواضح أن هناك تكاليف قصيرة الأجل في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي لصالح تحقيق قدر أكبر من الترابط بين الانتاج والاستهلاك المحليين وتكامل الأسواق المحلية . وفي ظل هذه الظروف ومع استمرار الممارسات الاسرائيلية التقييدية ، لا يمكن توقّع نمو القاعدة الاقتصادية المحلية على المدى القصير . إلا أن أوجه الاتساق الداخلي في الاقتصاد يمكن أن تتعزز على مدى فترة أطول وأن تصبح أقل عرضة للتأثر بالصدمات والضغوط الخارجية (ومن الأمثلة على ذلك أن معدل التضخم في عام ١٩٨٨ كان أدنى في الأرض المحتلة منه في اسرائيل وذلك تمشيا مع مستويات النشاط الاقتصادي المحلي) .

١٥ - وهكذا يُتوقع أن يكون الأداء الاقتصادي الفلسطيني في عام ١٩٨٩ قد حافظ على اتجاهه النزولي وذلك على الأقل بقدر ما حدث في عام ١٩٨٨ نتيجة لتردي اتجاه السياسة العامة في ظل استمرار الاحتلال والبيئة الاقتصادية الإقليمية في عام ١٩٨٩ ، بالإضافة إلى غياب الأثر التلطيفي الذي ترتب على محصول الزيتون في عام ١٩٨٨ . وتبعا لذلك ، يقدّر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي في الأرض المحتلة قد هبط إلى مستوى يتراوح بين ١,٣ و١,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩ ، أي بنسبة تصل إلى ٣٥ في المائة أقل من مستواه في عام ١٩٨٧ . وثمة تقديرات معتدلة للانخفاض في ايرادات دخل عوامل الانتاج (بنسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة في السنة في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩) تدل على رقم للناتج القومي الاجمالي (استنادا إلى البيانات الاسرائيلية) يبلغ في أفضل الأحوال مليار دولار في عام ١٩٨٩ ، وهو مستوى أدنى بكثير منه في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ . وبقدر ما يظل الأداء الاقتصادي الفلسطيني الكلي يتبع إلى حد بعيد الأحوال السائدة في الاقتصاد الاسرائيلي (رغم درجة فك الارتباط التي تم تحقيقها بالفعل) ، فإن هذه التقديرات تجد ما يؤكدها في مؤشرات الكساد المستمر في اسرائيل[٣٤] .

١٦ - وليس هناك سوى القليل من المؤشرات الموثوقة فيما يتعلق بحجم الانخفاض في الدخل الشخصي في الأرض المحتلة في عام ١٩٨٩ ، رغم أن تقديرات عدد من المراقبين الاسرائيليين والفلسطينيين تشير إلى أن دخل الأسرة الحقيقي قد انخفض بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة منذ بداية الانتفاضة(٣٥) . وهذا يتجلى في مستويات الأجور المنخفضة التي يبلغ متوسطها الشهري ما يعادل ٣٥٠ - ٣٠٠ دولار ؛ والانخفاض الفعلي في القوة الشرائية للعديد من الأسر نتيجة لتخفيض قيمة الدينار الاردني منذ عام ١٩٨٨ ؛ والارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٩ ؛ والدلالات المفزعة على تفاقم حدة الفقر في المناطق النائية . ويمكن تقدير الناتج القومي الاجمالي للفرد في الأرض المحتلة بمبلغ لا يزيد عن ٣٠٠ ١ دولار في عام ١٩٨٩ - أي أدنى بنسبة ٣٥ في المائة من المستوى الذي بلغه في عام ١٩٨٧ وقدره ٧٠٠ ١ دولار(٣٦) . وقد تحمل قطاع غزة ، بدرجة تفوق حتى ما حدث في الماضي ، العبء الأكبر للانخفاض في الدخل ، وذلك نتيجة للاختلالات الأكبر نسبيا التي تعرض لها النشاط الاقتصادي هناك منذ بداية الانتفاضة ، وتضاؤل قاعدته الانتاجية المحلية ، وتزايد اعتماده على مصادر الدخل الخارجية (المنخفضة) مقارنة بالضفة الغربية .

١٧ - ويتجلى تحول ذو شأن في أنماط الاستثمار الخاص الفلسطيني في القطاعات الانتاجية المحلية في عام ١٩٨٩ . وبالرغم من الهبوط المذكور أعلاه في اجمالي الاستثمار الخاص في عام ١٩٨٨ ، فقد بدأ بعض الفلسطينيين في توجيه المزيد من مدخراتهم نحو مشاريع صناعية صغيرة الحجم تعتبر جزءا من الجهد الرامي إلى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في الانتاج . وقد فسحت البرامج الائتمانية التي تديرها منظمات غير حكومية محلية ودولية مجالات للاستثمار من قبل أصحاب المشاريع ، وهي مجالات لم تكن متاحة من قبل ، بينما تجري إعادة توجيه الأموال التي كانت تستخدم في السابق في تمويل الواردات من اسرائيل وأماكن أخرى نحو الاستثمار الانتاجي المحلي . وفي إحدى الحالات ، قام تجار جملة محليون من تجار مواد البناء بعرض أسهم في مؤسسة لصناعة الطلاء على الجمهور ، وهو أول عرض من نوعه في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧(٣٧) . وقد تم جمع ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠٠ دولار تشكّل ما نسبته ٥٠ في المائة من مجموع الأسهم خلال يومين فقط من عملية بيع الأسهم من خلال الفرع المحلي لمصرف القاهرة - عمان . وبالنسبة للعديد من المجموعات المتوسطة والمنخفضة الدخل في الأرض المحتلة ، كانت المدخرات إمّا تستنفد من خلال تحويلها إلى الاستهلاك الفوري أو تتوقف عن التراكم نتيجة لتناقص الدخل . ولكن الانتفاضة كان لها أثر في حفز استثمار رأس المال المساهم في الاقتصاد المحلي من قبل فئات الدخل التي يمكنها أن تفعل ذلك . كما يظهر هذا الاتجاه في القطاع الزراعي على مستوى الأسر والتعاونيات الزراعية على السواء . وقد أدت الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط وتنويع انتاج المحاصيل إلى

زيادة الانتاج ، وأفضى الاستثمار في الثروة الحيوانية وتربية الدواجن إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي تقريبا فيما يتعلق باحتياجات الضفة الغربية من منتجات الألبان وتربية الحيوانات .

جيم - التطورات في القطاعات الرئيسية

١ - المياه والأراضي والمستوطنات الإسرائيلية: السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية

١٨- ثمة مسألة رئيسية توثر على إمكانات التنمية الاقتصادية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً ، وهي مسألة السيطرة على الموارد الطبيعية . وفي منطقة تشكل فيها إمدادات المياه الشحيحة مورداً استراتيجياً حاسماً ، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة . ومنذ عام ١٩٦٧ ، اضطلعت لجنة المياه الإسرائيلية ، المسؤولة عن الموارد المائية في إسرائيل ، بمسؤولية مباشرة عن استغلال الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة (٣٨) . وقد استبعد الشعب الفلسطيني من أي دور في تخطيط أو إدارة موارده المائية . وتبعا لذلك فقد استغلت السلطات الإسرائيلية الموارد المائية الفلسطينية استغلالاً كاملاً ، وسحبت المياه من نهر الأردن وثلاث طبقات حاملة للمياه الجوفية في الضفة الغربية المحتلة لتلبية احتياجات الاستهلاك الإسرائيلي للمياه سواء في إسرائيل نفسها أو في مستوطناتها في الأرض المحتلة . وقد تم اهمال الاحتياجات المتزايدة للمياه ، خصوصاً لأغراض الزراعة الفلسطينية والاستهلاك المنزلي الفلسطيني . بل على النقيض من ذلك ، تم إخضاع مشاريع الري في الأرض المحتلة لقيود صارمة (٣٩) .

١٩ - وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن حجم المياه الناشئة في الضفة الغربية في عام ١٩٩٠ يبلغ ٨٠٧ ملايين متر مكعب ، سيتم تحويل ما مقداره ٥١٠ ملايين متر مكعب منها لاستخدامها في إسرائيل ، وسيتم تخصيص ما مقداره ١٦٠ مليون متر مكعب للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية ، بينما ستتاح الكمية المتبقية وقدرها ١٣٧ مليون متر مكعب لاستخدامها من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة(٤٠) . وفي قطاع غزة ، تتعرض الموارد المائية لتهديد خطير بالنضوب وارتفاع درجة الملوحة من جرّاء الإفراط في عمليات الحفر في المناطق الحدودية المجاورة في إسرائيل ، ولا تزال هذه الحالة تزداد سوءاً . وهكذا فلن تتاح للفلسطينيين في الضفة الغربية سوى نسبة قدرها ١٧ في المائة من مياههم أو ما متوسطه ١٥٠ مترا مكعبا للشخص الواحد بينما سيحصل المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية على ما نسبته ٨٠ في المائة من الموارد المائية الفلسطينية ، أو ما متوسطه نحو ١ ٨٠٠ متر مكعب للشخص الواحد . وهذه السياسة التمييزية لتوزيع المياه ، وهي سياسة تراعي المستوطنين الإسرائيليين في الأرض المحتلة على حساب السكان المحليين ، تشكل عائقاً هيكلياً رئيسياً للزراعة الفلسطينية وتقيّد على نحو صارم استخدام الموارد المائية للأغراض الصناعية والمنزلية الفلسطينية .

٣٠ - وقد اتسم عاما ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بسرعة مصادرة الأراضي الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية والتوسع في أنشطة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة . وقد وصف أحد وزراء الحكومة الاسرائيلية سياسة الاستيطان الإسرائيلية مؤخرا بأنها "... عامل حاسم في جعل (الضفة الغربية) وغزة والجولان جزءاً لا ينفصم من "أرض إسرائيل" ..."(٤١) . والهدف من هذا النمط لإقامة المستوطنات وتوسيعها هو ، في جملة أمور أخرى ، عزل المراكز السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض ومنع وجود أرض فلسطينية متاخمة(٤٢) . ولا تزال شبكات الطرق والنقل المنشأة من قبل السلطات الإسرائيلية في الأرض المحتلة تصمم بحيث تسهل تنقل المستوطنين الإسرائيليين ، كما في حالة الطريق الجديد المخطط لإنشائه للمنطقة الشمالية من الضفة الغربية(٤٣) . ويشكل نمط المصادرات الإسرائيلية للأراضي والاستيطان فيها عقبة هامة تعترض سبيل التنمية الطبيعية للزراعة والمستوطنات البشرية الفلسطينية .

٣١ - وقبل عام ١٩٨٧ ، استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي و/أو سيطرت على ما نسبته ٥٣ في المائة من مساحة الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة . وبحلول عام ١٩٨٠ ، كان هناك بالفعل نحو ١٣٨ مستوطنة وضاحية حضرية إسرائيلية في الأرض المحتلة ، منها ١٥ في القدس الشرقية(٤٤) . وفي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٧ ، أنشأت السلطات الإسرائيلية نحو ١١٧ من المستوطنات والضواحي والمراكز الأمامية شبه العسكرية الجديدة في الأرض المحتلة وقامت بتوسيع بعضها الآخر(٤٥) . وكجزء من سياسات الاستيطان الإسرائيلية في الأرض المحتلة ، تمت مصادرة ٠٠٠ ٩٩ دونم من الأراضي الزراعية وغيرها من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ وحدهما ، أي ما يعادل نسبة أخرى قدرها ١ر٧ في المائة من مجموع مساحة الأرض المحتلة (٤٦) . وفي هذه الأثناء ، أقيمت في الأرض المحتلة أربع مستوطنات إسرائيلية "دائمة" جديدة واثنتا عشرة مستوطنة "مؤقتة" ومراكز أمامية شبه عسكرية في الأرض المحتلة ، وبذلك يصل مجموع هذه المستوطنات والمراكز المقامة هناك بنهاية عام ١٩٨٩ إلى أكثر من ٢٦٠(٤٧) . واعتبارا من أوائل عام ١٩٩٠ ، شهدت المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة نشاط بناء مكثفا ، خصوصا في المراكز الحضرية الفلسطينية وما حولها(٤٨) . ومما أثار القلق بصفة خاصة في أوائل عام ١٩٩٠ نشاط الاستيطان الإسرائيلي المكثف في المدينة القديمة وغيرها من مناطق القدس الشرقية المحتلة حيث زاد مجموع السكان الإسرائيليين من صفر في عام ١٩٦٧ إلى ٠٠٠ ١٣٠ في عام ١٩٩٠ مقارنة بنمو في عدد السكان الفلسطينيين المحليين من ٠٠٠ ٨٨ إلى ٠٠٠ ١٥٠ نسمة(٤٩) . ويجري هذا النشاط على أراضٍ في القدس الشرقية وما حولها ، وهي أراضٍ تمت مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ ، حيث تم توسيع حدود بلدية القدس لتشمل ٠٠٠ ٧٣ دونم من الأراضي المصادرة من ٢٨ قرية فلسطينية مجاورة(٥٠) .

٣٢ - إن الجهود الإسرائيلية الحالية الرامية إلى تنمية الهياكل الأساسية للمستوطنات في الأرض المحتلة تصحبها توقعات بتزايد الاستيطان هناك من قبل المهاجرين الوافدين حديثاً إلى إسرائيل . وبحلول عام ١٩٩٠ ، تم بالفعل توطين نحو ٠٠٠ ٣١٠ إسرائيلي في الأرض المحتلة: ٠٠٠ ١٣٠ في القدس الشرقية ، ونحو ٠٠٠ ٨٨ في بقية أنحاء الضفة الغربية و٠٠٠ ٣ في قطاع غزة(٥١) . ومنذ عام ١٩٨٩ ، ما برحت السلطات الإسرائيلية تخطط لاستيعاب ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠٠ من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل على مدى السنوات القادمة (وما يصل إلى ٠٠٠ ١٥٠ شخص في عام ١٩٩٠) وقد كان من المتوقع أن يصل معظم هؤلاء من الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية . وخلافاً لأحكام الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها إسرائيل ، فإن السياسة الإسرائيلية الرسمية تتمثل في السماح للمهاجرين إلى إسرائيل بأن يستوطنوا حيثما يشاؤون بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة(٥٢) .

٣٣ - ونتيجة لذلك فإنه بينما تم توطين ما نسبته نحو ١ في المائة من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل في عام ١٩٨٧ وعددهم ٩٠٠ ١٢ في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) أو قطاع غزة(٥٣) ، فإن هذه النسبة قد سجلت بالفعل ارتفاعا طفيفا بحلول أوائل عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٣-٣ في المائة ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥ في المائة بالنسبة للسنة كلها(٥٤) . وثمة عاملان يؤثران لصالح حدوث حركة أكثر أهمية في انتقال المهاجرين الجدد إلى الأرض الفلسطينية المحتلة . والعامل الأول هو أن السلطات الإسرائيلية تواصل توفير مختلف الحوافز المادية للمستوطنين الإسرائيليين ولمستوطناتهم في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة(٥٥) . وتشتمل هذه الحوافز على استثمار عام عالٍ بصورة غير تناسبية في المستوطنات مقارنة بالمناطق الإسرائيلية ذات الحجم المماثل ؛ ومنح حوافز استثمار أقوى للمناطق الصناعية في المستوطنات ، وتقديم إعانات إسكان أعلى مستوى (للأسر التي لا تتوفر لها مساكن) وتخفيض تقديرات قيمة الأرض بالنسبة لمخططات بناء المنازل في المستوطنات ، وتخفيف ضريبة الدخل وغيرها من الضرائب لصالح المستوطنين ، وزيادة نفقات (الصيانة) العامة العادية على الخدمات في المستوطنات ، وتقديم منح من الميزانية الحكومية إلى المستوطنات تفوق من حيث نصيب الفرد ما تحصل عليه المناطق الواقعة في إسرائيل نفسها(٥٦) . وثمة تطور آخر يتمثل في تنامي اتجاه المهاجرين الجدد إلى الاستيطان في منطقة القدس ، بما فيها القدس الشرقية المحتلة ، بدلاً من المناطق الأخرى في إسرائيل التي كانت في الماضي تعتبر أكثر إجتذابا للمهاجرين(٥٧) . وبينما كان ما نسبته ٦-٩ في المائة من المهاجرين الجدد إلى إسرائيل من أحد المصادر يستوطنون في منطقة القدس قبل عام ١٩٨٧ ، فمن المتوقع أن يستوطن هناك نسبة تصل إلى ١١ في المائة في السنوات القادمة(٥٨) . وهذه الإجراءات تتعارض على نحو سافر مع أحكام القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة والذي قرر فيه المجلس ، في

جملة أمور ، "أن كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، ليس له أية صحة قانونية ، وأن سياسة إسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف ... كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" .

٣٤ - إن حق الشعب الفلسطيني في ملكية واستخدام أرضه وممتلكاته لا يزال يتعرَّض للخطر من جراء هدم المنازل الفلسطينية أو إغلاقها على نطاق واسع(٥٩) . ففي عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، تم تدمير ٥٧٦ ١ منزلاً فلسطينياً وإغلاق ٦٧٥ منزلاً من قبل السلطات الإسرائيلية وذلك كعقوبات جماعية أو انتقائية(٦٠) . وقد قدِّر مجموع الاحتياجات لبناء المساكن الجديدة في الأرض المحتلة في عام ١٩٩٠ بما مقداره ٠٠٠ ١٥ وحدة سكنية في حين بلغ متوسط معدل إنجاز الوحدات السكنية الجديدة والبديلة في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ ما مقداره ٠٠٠ ٧ وحدة فقط في السنة ، مما يعني وجود نقص حرج في المساكن المتاحة للسكان الفلسطينيين(٦١) . وقد خفضت السلطات من ٠٠٠ ١٨ إلى ٠٠٠ ٧ عدد الوحدات السكنية الإضافية التي خطط لإنشائها في إحدى الضواحي الفلسطينية للقدس الشرقية للمساعدة في تخفيف وطأة أزمة السكن على مدى السنوات القادمة . وقد أخرت لمدة تزيد عن ثلاث سنوات الموافقة على ثلاث خرائط هيكلية شاملة لأحياء فلسطينية أخرى في المدينة ، بينما يستمر بناء المنازل الجديدة للمستوطنين الإسرائيليين في هذه المناطق دون كلل(٦٢) .

٣ - الزراعة والصناعة: خطوات أخرى نحو تحقيق الاعتماد الفلسطيني على الذات رغم التدابير الاسرائيلية التقييدية الجديدة

٣٥ - لا تزال الزراعة الفلسطينية تشكل عماد الاقتصاد المحلي ؛ وهي بهذه الصفة تمثل القطاع الذي كان مستهدفا على أوضح وجه بتدابير السياسة العامة الاسرائيلية الرامية الى انهاء الانتفاضة . ورغم أن الزراعة في النصف الأول من الثمانينات قد اتسمت باتجاه انخفاضي عموما (من حيث قيمة الانتاج ونصيب الانتاج المحلي والعمالة) ، فإن التحولات التي ظهرت عشية اندلاع الانتفاضة في أساليب وأنماط الزراعة قد شجعت على حدوث تحسن في الأداء القطاعي(٦٣) . وعلى العموم فإن حجم الانتاج الفلسطيني للمحاصيل في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ قد نما بنسبة تبلغ نحو ٣١ في المائة ، من ٠٠٠ ٧٤٧ طن الى ٠٠٠ ٩٠١ طن(٦٤) . وهذا معدل أفضل من متوسط معدل النمو في الانتاج الزراعي الدولي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ (١٦ في المائة) رغم أنه أدنى بكثير من المعدلات التي سُجلت في معظم البلدان العربية المجاورة في الفترة نفسها(٦٥) وعندما سجلت زيادات في حجم الانتاج الزراعي في الفترة السابقة للانتفاضة ، لم تكن هذه الزيادات تتحول

دائما الى فوائد ملموسة من حيث زيادة الدخل الزراعي ، وذلك بسبب انخفاض الأسعار المحلية والتصديرية ، واختناقات التسويق التي أدت الى فوائض لا يمكن تسويقها وخسائر ناجمة عن تلف المنتجات . وظلت فرص هذا القطاع تعتمد إلى حد بعيد على فرص التصدير ، ولا سيما بالنظر الى الصادرات الزراعية الاسرائيلية المدعّمة والأدنى سعرا الى الأرض المحتلة والتي استحوذت على جزء من السوق المحلية الفلسطينية(٦٦) . ولا يزال قصور مرافق التسويق الزراعي في الأرض المحتلة يمثل عقبة رئيسية أمام نمو هذا القطاع .

٣٦ - إن الخسائر التي تكبدتها الزراعة الفلسطينية نتيجة للتدابير الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة قد اتخذت شكلين . فمن جهة ، عانى المزارعون من انخفاضات كبيرة في الدخل من جراء التدابير المتخذة من قبل السلطات الاسرائيلية أو المستوطنين الاسرائيليين إما في مرحلة الزرع أو في مرحلة ما بعد الحصاد . وقد اشتملت هذه التدابير على حالات فرض حظر التجول ، وحصار القرى والتجمعات السكانية ، وعمليات الحظر المفروضة على حركة السلع أو الناس ، وجرف المحاصيل ، وغارات جباية الضرائب ، والمصادرة التعسفية للمنتجات ، والتأخيرات الادارية التي لا مسوغ لها والتي أدت الى تلف المنتجات أثناء نقلها(٦٧) . وقد تفاقمت الخسائر الموسمية منذ منتصف عام ١٩٨٩ من جراء هبوط الأسعار الزراعية في الأرض المحتلة وذلك نتيجة لجملة أمور منها تزايد الفوائض الزراعية غير القابلة للتسويق فضلا عن الاغراق الانتقائي للسوق المحلية في فترات ذروة الانتاج بمنتجات اسرائيلية أدنى سعرا . وفي هذه الأثناء ، سجلت أسعار البذور والأسمدة ومبيدات الأعشاب وغيرها من المدخلات ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٨٩ نتيجة للضغوط التضخمية ، ولم يستطع العديد من المزارعين دفع المبالغ النقدية اللازمة المطلوبة من قبل التجار الاسرائيليين الذين يحتكرون السوق المحلية لهذه المنتجات(٦٨) .

٣٧ - وقد عانت الزراعة الفلسطينية من فئة ثانية من الخسائر حيث أعيقت احتمالات النمو والتنمية الأطول أجلا لهذا القطاع من جراء قيام السلطات الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين بتدمير الأصول الزراعية في شكل اقتلاع أشجار بساتين الفواكه وكروم الزيتون . ولئن كان من الممكن تبين كلفة التعويض عن هذه الخسائر الأخيرة ، فإن احتمالات إعادة استثمار الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعويض عن هذه الخسائر ليست واضحة بالقدر نفسه . ففي الأشهر الـ ٢٣ الأولى للانتفاضة على سبيل المثال ، قامت السلطات الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون في الأرض المحتلة باقتلاع ٠٠٠ ٣٥ شجرة زيتون و٠٠٠ ٢١ شجرة فاكهة أخرى وذلك كعقوبات جماعية ، وقد بلغ مجموع قيمة استبدال ذلك ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار(٦٩) . وفي موجة من الاعتداءات التي قام بها المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية في عام ١٩٨٩ ، تم رش كروم العنب والزيتون واللوز الفلسطينية بمواد كيميائية سامة ، مما أدى الى اتلاف

نحو ٤٠٠ دونم من الكروم[٧٠] . وباعتبار أن متوسط كلفة الاستبدال يبلغ ٠٠٠ ٣ دولار للدونم الواحد (على مدى فترة الخمس سنوات اللازمة لنضج الكروم) ، فان هذا يعني تكبد المزارعين في المنطقة المتأثرة خسارة قدرها ١,٢ مليون دولار ، دون شمول خسارة محصول الموسم .

٣٨ - ورغم ما ذكر أعلاه ، فقد حقق المجتمع الزراعي المحلي بعض الانجازات التي ساعدت في التعويض عن الخسائر المتكبدة في مواضع أخرى . ورغم أن البيانات ليست متوافرة عن موسم ١٩٨٨/١٩٨٩ ، فإن الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية تدل على أن قيمة الناتج الزراعي للأرض المحتلة في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٨ التي لم يكن فيها التأثير الكامل للسياسة التقييدية قد ظهر بعد ، ارتفعت الى ٦٧٥ مليون دولار ، بما في ذلك قيمة محصول الزيتون الوفير وقدرها ١٣٢ مليون دولار[٧١] . وهذا يمثل زيادة سنوية متوسطها ٦ في المائة خلال فترة السنتين التي تحددها دورة محصول الزيتون . إلا أنه بالنظر الى حدوث هبوط حاد في أسعار زيت الزيتون في أسواق التصدير اعتبارا من أوائل عام ١٩٨٩ وما ذكر عن رداءة الموسم في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ ، فإن المزارعين الفلسطينيين يخشون أن يكون الأداء الزراعي الكلي أضعف بكثير في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩[٧٢] . وبالاضافة الى محصول الزيتون ، أسهم فرعان آخران في الأداء الايجابي الذي تحقق في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٨ ، وهما انتاج فرع الثروة الحيوانية وفرع الخضار والبطاطس . وكما لوحظ آنفا ، فقد بذل المزارعون الفلسطينيون والأسر الفلسطينية جهودا مضنية منذ بداية الانتفاضة من أجل زيادة الاكتفاء الذاتي في الانتاج الحيواني بما في ذلك منتجات الألبان والدواجن ، وأُبلغ عن تحقيق نجاح على نطاق واسع ولا سيما في الضفة الغربية[٧٣] .

٣٩ - وتكشف البيانات بشأن التحولات في المساحة المزروعة في الضفة الغربية عن مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي[٧٤] . فبصورة عامة ، حدث انخفاض في مساحة الأرض المزروعة في الضفة الغربية من ٣٦٠ ٧٣٥ ١ دونما في عام ١٩٨٥ الى ١٦٣ ٧٠٦ ١ دونما في عام ١٩٨٩ . وهذا يعكس أساسا تناقص المساحة المخصصة لأشجار الفاكهة (حيث حدث هبوط بنسبة ١٧ في المائة في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩) ، والخضار (هبوط بنسبة ٥١ في المائة) والبطيخ (هبوط بنسبة ٩٤ في المائة) . ومما ساعد في حدوث هذه التحولات الأخيرة في الزراعة القيود الاسرائيلية المفروضة على زراعة أشجار الفاكهة الجديدة ، والحصص المفروضة بالنسبة لبعض محاصيل الخضار ، وارتفاع تكاليف المياه والبذور وغيرها من المدخلات ، فضلا عن تزايد المشاكل في التسويق التصديري والمحلي لهذه المحاصيل . ومن جهة ثانية فان الاتجاهات نحو زيادة الاكتفاء الذاتي في الزراعة تلاحظ في النمو الملازم في المساحة المزروعة لمحاصيل الحبوب والأعلاف (بنسبة ٣٩ في المائة) والزيتون (بنسبة ٤ في المائة) . وقد ساعد هذا في الاستجابة

لمتطلبات زراعة الكفاف ، ولا سيما لسكان الأرياف الفلسطينيين ، وخفض الواردات من الحبوب والأعلاف الباهظة من اسرائيل والخارج ، والمحافظة (في حالة محصول الزيتون) على نصيب من الأراضي الحدية مع انتاج سلعة أساسية تتمتع ببعض الاحتمالات التصديرية (مثل زيت الزيتون) . وفي هذه الأثناء ، اتسمت قيمة انتاج فرع الحمضيات الحيوي في قطاع غزة بالركود عند مستوى يناهز ٣٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧-١٩٨٧/١٩٨٨ ، مما يعكس هبوطا حادا في حجم الانتاج من ٠٠٠ ١٩١ طن الى ٠٠٠ ١١٩ طن في الفترة نفسها ، وهو انخفاض عوضه الى حد بعيد ارتفاع الأسعار حتى منتصف عام ١٩٨٨ (٧٥) .

٣٠ - إن محنة فرع صيد الأسماك في قطاع غزة الذي كان يمثل فيما مضى صناعة مزدهرة لا تزال مدعاة لقلق خاص . فحتى عام ١٩٨٣ ، كان هذا الفرع يزود قطاع غزة المعوز بمصدر مجز للعمالة والدخل ويشكل مصدر تنويع جذاب لاقتصاد يعتمد لولا ذلك على زراعة الحمضيات ، والتحويلات ، والمدفوعات الغوثية للاجئين ، والأعمال الوضيعة المتدنية الأجر في اسرائيل . وبالنظر الى تقليص مناطق صيد الأسماك في المياه الساحلية لقطاع غزة نتيجة للقيود الاسرائيلية قبل عام ١٩٨٨ من ٣٠٠ إلى ٢٤ كيلومترا وذلك لاعتبارات "أمنية" مزعومة ، فإن التدابير التي اتخذت مؤخرا قد أدت الى اصابة هذا الفرع بالشلل ، ولا تكاد تتوفر لصيادي السمك أية امكانيات لممارسة نشاطهم خلال مواسم الصيد الرئيسية . وقد أدت هذه الحالة الى تحويل الأرض المحتلة الى منطقة غير ساحلية من الناحية الفعلية نظرا للوضع الفعلي للضفة الغربية كمنطقة غير ساحلية ورغم أن لقطاع غزة ساحلا طوله ٤٠ كيلومترا على البحر الأبيض المتوسط . وتشتمل التدابير الاسرائيلية الجديدة على اقامة "حاجز أمني" لمنع امكانية الوصول الى البحر دون دفع ضريبة خاصة والحصول على تراخيص أمنية ، ومنع صغار الصيادين من ممارسة مهنتهم ، وإغلاق الساحل والبحر لفترات طويلة ، خصوصا خلال المواسم التي يبلغ فيها نشاط الصيد ذروته (٧٦) . ونتيجة لهذه القيود والقيود السابقة ، تم التخلي عن أكثر من ١١٠ قوارب صيد من قبل أصحابها بينما تضررت قوارب أخرى نتيجة للتوقف القسري عن النشاط لفترات طويلة ؛ فقد تعطل عن العمل خلال عمليات الإغلاق ١٠٠ ١ صياد و٧٧٦ قارب صيد ؛ وتحول صيادون آخرون الى عمال بأجر في اسرائيل حيث يعمل بعضهم دون تراخيص على قوارب صيد اسرائيلية ؛ وقد اضطرت رابطة الصيادين في غزة الى التوقف عن أنشطتها التسويقية بسبب الافتقار الى أي فائض قابل للتسويق .

٣١ - كما يمكن ملاحظة الاتجاهات نحو تحقيق الاعتماد على الذات في التطورات في القطاع الصناعي . فقبل الانتفاضة ، كانت معظم الفروع الصناعية الفلسطينية تواجه سلسلة من القيود ، في شكل امكانيات استثمار غير جذابة ، ومنافسة مشلّة من جانب المصنوعات المدعمة والأدنى سعرا المستوردة من اسرائيل ، وتدني النوعية ، وقصور مرافق التسويق وضعف احتمالات التصدير (٧٧) . كما كان بعض هذه الفروع يعتمد على نشاط

التعاقد من الباطن مما جعلها فروعا تابعة للصناعة التحويلية الاسرائيلية . وقد ظل نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي منخفضا طوال الفترة التالية لعام ١٩٦٧ ، بنسبة تبلغ نحو ٧-٩ في المائة . وقد ظهر قطاع صناعي محلي حديث النشأة بحلول عام ١٩٨٧ ، مع اكتساب رجال الصناعة والعمال المحليين لخبرة جيدة في انتاج بعض السلع الاستهلاكية ، ولا سيما الملابس ، والمنسوجات والمنتجات الجلدية ، ومواد البناء ، والأغذية ، والمستحضرات الصيدلانية والدائن ، وبعض الآلات الخفيفة والمنتجات المعدنية . إلا أن احتمالات هذا القطاع ظلت تعتمد على استيفاء عدة شروط: توسيع السوق المحلية ، والاستعاضة عن الواردات من اسرائيل وتنمية تسويق الصادرات من منتجات مختارة فضلا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستثمار ورأس المال المتداول .

٣٢ - وقد أتاحت الانتفاضة وروح مقاومة الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية فرصة للصناعة الفلسطينية لاستيفاء الشروط المذكورة أعلاه واستكشاف احتمالات انتهاج سبيل جديد نحو التنمية . وكما لوحظ في التقرير الأخير الذي أعدته أمانة الأونكتاد حول الموضوع(٧٨) ، فقد استفادت الصناعات الفلسطينية وأصحاب المشاريع الفلسطينيون منذ عام ١٩٨٨ من التحول في الأفضليات الاستهلاكية نحو "المنتجات الوطنية" عن طريق زيادة استخدام الطاقة الانتاجية القائمة واستحداث خطوط انتاج جديدة حيثما تسمح الظروف . وتم بذل جهود متضافرة لتعزيز الروابط بين القطاعات ، خصوصا من خلال تجهيز المنتجات الزراعية المحلية ، بينما قامت بعض المؤسسات التي كانت تقوم بدور المتعاقد من الباطن لخدمة الصناعات الاسرائيلية باعادة توجيه الاستراتيجيات التسويقية من أجل الحصول على نصيب من السوق المحلية . وفيما يتعلق بعملية إعادة تشكيل الصناعة الفلسطينية هذه ، تدل البيانات التي أتيحت مؤخرا بالنسبة لعام ١٩٨٨ على حدوث هبوط في الايرادات الصناعية الاجمالية بنسبة ١٤ في المائة في قطاع غزة و٣٠ في المائة في الضفة الغربية وانخفاض في العمالة بنسبة ١١ و٢٣ في المائة على التوالي(٧٩) . وكانت هذه الانخفاضات أشد بروزا في فروع المنسوجات والملابس والمنتجات الخشبية (في قطاع غزة) وفي المنتجات الخشبية والمنسوجات والملابس واستخراج الحجارة والمنتجات المعدنية (في الضفة الغربية) - ومعظمها يرتبط بنشاط التعاقد من الباطن لخدمة الصناعات الاسرائيلية أو بنشاط التصدير الى اسرائيل .

٣٣ - وقد تم تكثيف المبادرات الصناعية الفلسطينية وزيادة تنميتها حتى عام ١٩٩٠ في عدة فروع . وقد كان هناك تشجيع من جملة مصادر منها المؤسسات الائتمانية المحلية الصغيرة التي تدير صناديق ائتمانية متجددة صغيرة نسبيا موفرة في شكل منح مقدمة من منظمات غير حكومية دولية فضلا عن مصادر معونة أوروبية وعربية متعددة الأطراف . وتخصص احدى المؤسسات المحلية قروضا لأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة يبلغ متوسط

حجمها ٠٠٠ ١٠ دولار ، وقد ساعدت على انشاء عدد كبير من المشاريع الصناعية الابتكارية(٨٠) . وتوفر هذه الأنشطة خبرات ريادية هامة في اقتصاد أصبح موجها تماما نحو مجموعة جامدة من الأنشطة الصناعية التقليدية . وفي هذه الأثناء ، استحدثت الصناعات الأكبر حجما أيضا نهوج تسويق جديدة من أجل الاستجابة لأنماط الطلب المحلي والتصديري المتغيرة . فقد شهد مصنع للسجائر في الضفة الغربية نمو المبيعات المحلية منذ بداية الانتفاضة ، مع اتجاه الى التصدير الى الأسواق العربية المجاورة والى الجماعة الاقتصادية الأوروبية حيث يؤمل أن تكون هناك فرص لتسويق هذا المنتج المنخفض السعر والجيد النوعية(٨١) . وقد تمكنت ثلاث مصانع فلسطينية لصنع المشروبات في الضفة الغربية وقطاع غزة من احتكار السوق المحلية على حساب الواردات من اسرائيل ، بينما تم ايجاد بعض المنافذ الى الأسواق الاسرائيلية فضلا عن بعض الصادرات التجريبية الى الأسواق في بلدين من بلدان افريقيا الشرقية . وقد حقق مصنع للأدوات والآلات الزراعية في الضفة الغربية نجاحا واسع الانتشار على الصعيد المحلي كما حققت مبيعات هذا المصنع من المعدات العالية النوعية والمنخفضة السعر رواجا في اسرائيل(٨٢) . وتم تسجيل أداء مماثل فيما يتعلق بالمنتجات الفلسطينية من الملابس ، والأثاث المعدني ، والألبان والبسكويت وغير ذلك من المنتجات الغذائية .

٣٤ - إن نجاح الصناعات التحويلية الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم في السنتين الماضيتين وقدرتها على اختراق السوق الاسرائيلية والتنافس فيها قد أديا الى ظهور ضغوط لفرض قيود اضافية على دخول السلع الفلسطينية الى اسرائيل . وقد طالب وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي باتخاذ اجراءات من قبل وزارة الدفاع لوقف الواردات الى اسرائيل من الأرض المحتلة ، زاعما أن السوق الاسرائيلية قد "أغرقت" بالصادرات الفلسطينية في حالة بعض المنتجات مثل المسامير ، والأحذية ، والأنابيب ، واللدائن ، والسجائر(٨٣) . وفي وقت لاحق ، قدمت رابطة الصناعيين الاسرائيليين شكوى الى السلطات ضد مصنع للمعكرونة في الضفة الغربية بزعم أن منتجها يعبأ بأكياس تظهر عليها ألوان العلم الفلسطيني(٨٤) . وقد لاحظ أحد المسؤولين في الرابطة أن صناعة الأغذية الاسرائيلية قد خسرت منذ بداية الانتفاضة نحو ١٠٠ مليون دولار من المبيعات نتيجة لنجاح الصناعات الغذائية الفلسطينية في الأسواق الفلسطينية المحلية وكذلك في اسرائيل . كما حذر مسؤولون في اتحاد نقابات العمال الاسرائيلية (الهستدروت) من "التهديد الملموس" الذي يفترض أن يوجهه الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة لنمو الصناعات الفلسطينية ودخول المنتجات الرخيصة إلى إسرائيل ، وهي منتجات يزعم أنها لا تفي بالضوابط الاسرائيلية النموذجية المفروضة على النوعية(٨٥) .

٣٥ - وعلى أثر الضغوط التي مارستها المصالح الصناعية الاسرائيلية ، أصدرت السلطات الاسرائيلية في أواخر عام ١٩٨٩ توجيهات تقتضي لصق بطاقات باللغة العربية

على الصادرات الى اسرائيل . ويرى مسؤول اسرائيلي أن من شأن هذا "أن يسهل للمستهلكين الاسرائيليين التمييز بين المنتجات الاسرائيلية والفلسطينية ، مما يوفر لهم درجة أكبر من حرية الاختيار عند شراء منتجاتهم" ذلك لأن "تزايد المنافسة من الأراضي يمكن أن يعرض الصناعة المحلية (الاسرائيلية) للخطر على المدى الطويل"(٨٦) . وقد رفض رجال الاقتصاد والأعمال الفلسطينيون الادعاء بأن المنتجات الفلسطينية تهدد الصناعة الاسرائيلية ، ملاحظين أن الانتاج الصناعي كله للأرض المحتلة لا يعادل أكثر من ١ في المائة من الانتاج الصناعي الاسرائيلي وأن معظم المنتجات المصدرة إلى اسرائيل ليس لها بديل في اسرائيل(٨٧) . وعلاوة على ذلك فإن مشاعر القلق هذه لم تتضح على مدى ٢٣ سنة من الاحتلال عندما كانت المنتجات الاسرائيلية تدخل بحرية الى الأرض المحتلة وتهيمن على السوق الفلسطينية المحلية ؛ وهناك عدد من المنتجات الفلسطينية التي لم يسمح لها قط بالدخول الى اسرائيل . كما يشيرون الى أن الادارة المدنية تكفل أن تكون الشروط الصحية وغيرها من الشروط الخاصة بالصادرات الفلسطينية الى اسرائيل مستوفاة وفقا للمعايير الاسرائيلية .

٣ - السكان والقوى العاملة والعمالة: تزايد البطالة المحلية ، واعادة التوجه نحو الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على اسرائيل

٣٦ - تدل التقديرات الاسرائيلية الرسمية على أن عدد سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بلغ ٠٠٠ ٨٩٥ نسمة في نهاية عام ١٩٨٨ ، بينما بلغ عدد سكان قطاع غزة ٠٠٠ ٥٨٩ نسمة(٨٨) . وباضافة عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية (٠٠٠ ١٤٠ نسمة في عام ١٩٨٨) ، يصل مجموع السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة الى ٠٠٠ ٦٣٤ ١ نسمة في نهاية عام ١٩٨٨ . وتمثل هذه الأرقام السكان "الموجودين" في الأرض المحتلة ، باستثناء المقيمين "الدائمين" الموجودين بصفة مؤقتة خارج الأرض المحتلة ، وتتسم هذه الأرقام بعدد من جوانب القصور الأخرى(٨٩) . وعندما تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار ، تبين التقديرات الأدق للعدد الفعلي للسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة في نهاية عام ١٩٨٨ أن عدد السكان "الموجودين" يبلغ ٠٠٠ ٨٣٠ ١ نسمة بينما يبلغ عدد السكان "الدائمين" ٠٠٠ ٩٩٦ ١ نسمة . ولا يزال نمو السكان الاجمالي عاليا نسبيا ، بمعدل سنوي بلغ في عام ١٩٨٨ ما نسبته ٣,١ في المائة في الضفة الغربية (أقل من ٣ في المائة في القدس الشرقية) و٤,٣ في المائة في قطاع غزة ، وهو اتجاه تكشف في السنوات الأخيرة حيث سجلت الهجرة من الأرض المحتلة تراجعا كبيرا .

٣٧ - وتدل التقديرات الاسرائيلية الأولية لعام ١٩٨٨ على معدل نمو سنوي منخفض في عدد سكان الأرض المحتلة الذين هم في سن العمل (ممن تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر) بنسبة ١,٧ في المائة(٩١) . وهذا يعكس معدل نمو ضعيفا جدا في عدد السكان الذين هم

في سن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة . وبالتالي فإن نمو القوى العاملة الفلسطينية النشطة في عام ١٩٨٨ كان منخفضا ، أي بمعدل ٣,٢ في المائة في الضفة الغربية وبمعدل سالب قدره -٠,٥ في المائة في قطاع غزة (أي ما يمثل ٩٠٠ ٥ من الأشخاص الداخلين حديثا في القوى العاملة في الضفة الغربية و٥٠٠ من الأشخاص "المنسحبين" من القوى العاملة في قطاع غزة) . ويقابل ذلك معدل سنوي يبلغ متوسطة ٣٠٠ ٩ من الأشخاص الداخلين حديثا في القوى العاملة في الأرض المحتلة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . ومن جهة ثانية ، ارتفع معدل النشاط الاجمالي الى ٤١ في المائة في الضفة الغربية في عام ١٩٨٨ ، بينما هبط معدل النشاط الاجمالي في قطاع غزة الى ما دون ٣٥ في المائة . وبالاضافة الى العوامل الديموغرافية التي قيدت نمو القوى العاملة ، يبدو أن هناك ضغوطا أخرى قد أثنت الفلسطينيين (ولا سيما في قطاع غزة) عن الانضمام الى القوى العاملة ، وأبرزها ضعف احتمالات العمل التي تواجه الباحثين الجدد عن الأعمال والخريجين الشبان من الفلسطينيين . وتدل البيانات الأولية لعام ١٩٨٩ على استمرار هذا الاتجاه بل على تدني معدل نمو القوى العاملة[٩١] .

٣٨ - وفي حين أن الأرقام الواردة أعلاه تدل على قوى عاملة فلسطينية تبلغ ٣٠٠ ٢٨٩ شخص في عام ١٩٨٨ ، فإن البيانات الخاصة بالبطالة و"العمالة الناقصة" تدل على انخفاض مفزع في النشاط الاقتصادي في الأرض المحتلة . ووفقا للاحصاءات الاسرائيلية ، فإن عدد الأشخاص المسجلين رسميا باعتبارهم عاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع إلى ٤٠٠ ٧ (بمعدل ٣,٦ في المائة) في عام ١٩٨٨ والى ٨٠٠ ١٠ شخص (أي بمعدل ٣,٧ في المائة) في عام ١٩٨٩ ، ولكنه ينبغي تناول هذه البيانات بحذر خاص[٩٢] . وتورد المصادر الفلسطينية أرقاما أعلى للبطالة في عام ١٩٨٩ ، بما يصل الى ٠٠٠ ٣٧ شخص أو ما نسبته نحو ٩ في المائة[٩٣] . ويتصل بعض الأسباب الكامنة وراء التباينات في الأرقام المبلغ عنها بالتعاريف المستخدمة وبحقيقة أن "السلطات الاسرائيلية تحتجز أعدادا كبيرة نسبيا (الآلاف) من الأشخاص الذين هم في سن العمل ..."[٩٤] . وثمة مؤشر أفضل على أحوال العمل يتمثل في "العمالة الناقصة" في الأرض المحتلة ، حسبما يتضح من الزيادة الحادة في عام ١٩٨٨ في عدد الفلسطينيين الذين كانوا يعملون على أساس غير متفرغ (٥٠٠ ٥٤ شخص أو ما نسبته ١٩ في المائة من القوى العاملة) وأولئك الذين "أحجموا عن العمل مؤقتاً" (٦٠٠ ٣٦ شخص أو ما نسبته ١٣ في المائة من القوى العاملة)[٩٥] . وهكذا فإن نسبة القوى العاملة الفلسطينية التي كانت تعمل على أساس متفرغ في عام ١٩٨٨ لم تبلغ سوى ٦٥ في المائة . ويضاف الى ذلك التضاؤل المتزايد في فرص العمل في الدول العربية المجاورة ، حيث انخفض عدد الفلسطينيين من الأرض المحتلة "العاملين في الخارج مؤقتاً" من ٠٠٠ ١١ شخص في عام ١٩٨٧ الى ٧٠٠ ٦ شخص في عام ١٩٨٨ . ومن العدد الاجمالي للفلسطينيين المستخدمين في عام ١٩٨٨ (٩٠٠ ٢٨١ شخص) ، كان ما نسبته نحو ٣٩

في المائة يعملون في اسرائيل ، أما الباقي فكانوا يشكلون قوة العمل (المستخدمة) المحلية (٥٠٠ ١٧٣ شخص) . ويدل التوزيع القطاعي للعمالة المحلية على بضعة انحرافات عن اتجاهات السنوات السابقة ، باستثناء زيادة في نصيب العمالة الزراعية في مجموع العمالة بنسبة وصلت الى ٣٧ في المائة مقارنة بمستوى قياسي منخفض قدره ٣٣ في المائة ، مما يمثل زيادة في العمالة الزراعية قدرها نحو ٥٠٠ ٨ عامل . وفي حين أن هذا يؤكد فيما يبدو "العودة الى الزراعة" منذ بداية الانتفاضة ، فإن اتجاهات العمالة في قطاعات أخرى كانت أكثر تقلبا ، حيث لم يحدث سوى هبوط طفيف في نصيب ومستوى العمالة في قطاعات التشييد والصناعة ، والتجارة والخدمات (بنسب تصل الى ١٠ في المائة و١٦ في المائة و٤٧ في المائة من مجموع العمالة على التوالي) .

٣٩ - إن التفاعل بين البطالة (والعمالة الناقصة) والعمالة في اسرائيل يتضح على أفضل وجه في الأرقام الخاصة بمدخلات العمل الفعلي للفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ . ومن الآثار الرئيسية للانتفاضة تشجيع الفلسطينيين العاملين في اسرائيل على الاحجام عن العمل على نطاق واسع . وقد كان هذا نتيجة لعمليات المقاطعة ، وتزايد التمييز والاعتداءات ضد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ، والتدابير الاسرائيلية الرامية الى التحكم بتدفق العمال الفلسطينيين الى اسرائيل من خلال تطبيق نظام للتراخيص في قطاع غزة ، الأمر الذي اعتبر "حلقة بالغة الأهمية في سلسلة كاملة من أنشطة قوات الدفاع الاسرائيلي الرامية الى تعزيز اعتماد السكان المحليين على الادارة المدنية[٩٦]" . وتشير البيانات الرسمية الاسرائيلية الى أن عدد الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل في عام ١٩٨٨ قد استقر عند مستوى قدره ٤٠٠ ١٠٩ شخص وأن هذا الرقم قد هبط فيما بعد الى ٠٠٠ ١٠٥ شخص في عام ١٩٨٩[٩٧] . ويُذكر أن مجموع هذا العدد ، باستثناء "المحجمين" ، بلغ ٠٠٠ ٩٤ شخص في كلتا السنتين رغم أن مصادر اسرائيلية أخرى تعتبر أن الرقم ٠٠٠ ٨٠ يمثل تقديرا أكثر واقعية لعدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل فعلاً في عام ١٩٨٩[٩٨] . وفي الاحصاءات الاسرائيلية "يُعرّف الشخص المستخدم بهذه الصفة حتى ولو كان يعمل لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع أو حتى وإن كان لا يعمل على الاطلاق بشرط أن يتوفر له مكان عمل يكون متغيبا عنه مؤقتاً"[٩٩] وثمة مؤشر أدق لإحجام الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل يتمثل في ساعات العمل وأيام العمل . وتبين هذه المؤشرات انخفاضا حادا في امداد الاقتصاد الاسرائيلي بالعمالة الفلسطينية ، حيث كان هناك هبوط بنسبة ٢٤ في المائة في ساعات العمل وبنسبة ٢٣ في المائة في أيام العمل في عام ١٩٨٨ ، وتلت ذلك في عام ١٩٨٩ زيادة بنسبة ٢ في المائة في ساعات العمل (إلى ما متوسطه ٣٥ ساعة في الأسبوع) وانخفاض جديد بنسبة ٣ في المائة في أيام العمل (إلى ما متوسطه ١٦ يوما في الشهر)[١٠٠] . وهذا يساعد في توضيح المدى الفعلي للبطالة أو العمالة الناقصة في صفوف الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة ، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعملون

في اسرائيل في السابق . ولئن كان الاقتصاد الفلسطيني المحلي قد شهد درجة مماثلة من الانخفاض في مدخلات العمل في عام ١٩٨٨ ، فإنه لم يكن من الممكن إعادة استيعاب سوى جزء من اليد العاملة المستغنى عنها في عام ١٩٨٩ ، مما يدل على إعادة توجيه هيكلي تدريجي للاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير الانتفاضة .

٤ - الحالة النقدية والضريبية: تكثيف القيود

٤٠ - من العوامل الرئيسية التي يعتبر أنها قد مارست ضغطا هائلا على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض ما تمثل في حدوث تدهور جذري في الأحوال النقدية . فالانخفاض الحاد السريع في قيمة الدينار الأردني ، وهو العملة الرئيسية المتداولة في الأرض المحتلة ، قد خفض القوة الشرائية . كما أن القيود الاسرائيلية الجديدة المفروضة على مبالغ الأموال المسموح بدخولها الى الأرض المحتلة ، بما في ذلك التحويلات والمعونة الأجنبية ، قد أسهمت بالقدر نفسه في تخفيض الدخل الفلسطيني المتاح . وقد أوصت التقارير السابقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد باعتماد تدابير للاصلاح المالي في الأرض المحتلة(١٠١) . وكان التدبير الملحوظ الوحيد الذي اتخذت السلطات الاسرائيلية اجراءات بشأنه حتى منتصف عام ١٩٩٠ هو الاذن الذي منح لبنك فلسطين في غزة ، على اثر النداء الذي وجهه الى محكمة العدل العليا في اسرائيل ، بأن يعيد فتح فرعه المغلق منذ عام ١٩٦٧ في مدينة خان يونس وبأن يتعامل بالعملة الأجنبية(١٠٢) . ويبدو أن اغلاق جميع الفروع المصرفية الاسرائيلية في قطاع غزة منذ الانتفاضة كان أحد العوامل في اقناع السلطات بالاستجابة لهذا الطلب القائم منذ مدة طويلة . وفي حين أن بنك القاهرة - عمان قد واصل توسيع أنشطته في الضفة الغربية ، ولا سيما في قبول الودائع وادارة التحويلات وبعض العمليات الائتمانية ، فإن الفروع القليلة المتبقية للمصارف الاسرائيلية في الأرض المحتلة قد توقفت عن منح الائتمانات لرجال الصناعة الفلسطينيين ، ولم يعد الموردون الاسرائيليون للمواد الخام يقبلون شيكاتهم أو يمنحون الائتمانات(١٠٣) .

٤١ - إن الانخفاض الذي حدث منذ عام ١٩٨٨ في قيمة الدينار الأردني ، وهو العملة المتداولة على نطاق واسع في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ كوسيلة للتعامل ووسيلة للادخار ، قد نجم عن مجموعة من العوامل معظمها يتصل بالتطورات الاقتصادية في الأردن ، رغم أن الديناميات المحلية في الأرض المحتلة قد أسهمت في جعل الانخفاض أكثر حدة في الضفة الغربية(١٠٤) . وقد اشتملت هذه على تدفق هائل للدنانير ، التي كان يحتفظ بها في السابق كمدخرات ، الى الأرض المحتلة لتحويلها الى الشيكل الاسرائيلي من أجل تغطية المعاملات الفورية . وقد استمر الانخفاض في قيمة الدينار بصورة متقلبة حتى منتصف عام ١٩٨٩ حين استقرت قيمته في الأرض المحتلة عند مستوى متدن يقل بنسبة ٤٠ في المائة عن مستواها قبل عام ١٩٨٨ . وفي وقت لاحق ، تم اتخاذ سلسلة من تدابير التثبيت في الأردن وعلى المستوى المحلي في الأرض المحتلة بهدف دعم الدينار وخفض

عرضه المفرط في الأرض المحتلة ، وقد نجحت هذه التدابير في وقف انخفاضه . وبحلول نهاية عام ١٩٨٩ ، أعيد تحديد قيمة الدينا بنسبة ٥٠ في المائة من مستواها الأصلي . ومع ذلك فإن الانخفاض في قيمة الدينار قد خفض القوة الشرائية لمعظم المستخدمين الذين يتقاضون رواتب في الضفة الغربية ، وأدى إلى انخفاض شديد في مدخرات الأسر والمؤسسات التجارية وإلى حدوث اضطراب في حصائل صادرات أولئك الذين يزاولون التجارة مع الأردن أو عبره . ومن النتائج الفورية التي ترتبت على ذلك ما تمثل في ظهور سلسلة من المنازعات المتعلقة بالأجور والعمل في الأرض المحتلة . وقد ظهرت تهديدات بالاضراب عن العمل من قبل مستخدمي مختلف فروع الخدمة العامة فضلا عن الموظفين المحليين التابعين لوكالة الأونروا ، وكان الهدف من ذلك هو تحقيق المطالبات بزيادة الأجور للتعويض عن الانخفاض في قيمة الدينار . وسرعان ما تم حل معظم المنازعات من خلال تعديل عقود الايجار ورفع المرتبات(١٠٥) . وقد تفاقم أثر الهبوط في قيمة الدخل الشخصي منذ منتصف عام ١٩٨٩ نتيجة لعودة ظهور الاتجاهات التضخمية في الأرض المحتلة ، وهي اتجاهات "مستوردة من اسرائيل" الى حد بعيد(١٠٦) .

٤٢ - أما العامل الرئيسي الآخر الذي أسهم في التدهور السريع في الأرض المحتلة وقيّد التوسع في النشاط التجاري وخفّض المدخرات فهو استخدام السلطات الاسرائيلية لجباية الضرائب كوسيلة لفرض العقوبة الجماعية على الفلسطينيين خلال الانتفاضة وتأكيد السيطرة الاسرائيلية في الأرض المحتلة . وقد كانت السياسات والممارسات المالية الاسرائيلية في الأرض المحتلة ، حتى قبل اندلاع الانتفاضة ، تهدف أساسا الى زيادة الايرادات الحكومية وربط الأرض المحتلة بالمصالح الاقتصادية الاسرائيلية بدلا من حفز النشاط الاقتصادي وتحسين تخصيص الموارد أو تحقيق الأهداف الاجتماعية/الاقتصادية الأخرى في الأرض المحتلة(١٠٧) . وقد تزايدت حدة هذه النزعات منذ عام ١٩٨٨ حيث تم تخفيض النفقات الاسرائيلية على الخدمات في الأرض المحتلة واستمرت الحملات القوية والواسعة النطاق لجباية الضرائب من سكان يعانون من الفقر على نحو متزايد . وقد قدمت أمانة الأونكتاد العديد من المقترحات لتحسين النظام المالي عموما والنظام الضريبي بصفة خاصة . إلا أن التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال كانت مختلفة تماما .

٤٣ - وفي عام ١٩٨٩ ، قامت سلطات الضرائب الاسرائيلية تساعدها القوات العسكرية بشن ما لا يقل عن ١٣٥ غارة لجباية الضرائب في القرى ومخيمات اللاجئين والبلدان من أجل فرض دفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وغير ذلك من الضرائب أو الرسوم أو الغرامات(١٠٨) . هذا بالاضافة الى الغارات التي لا تحصى ضد منازل الأفراد والمؤسسات الخيرية ومؤسسات الأعمال والتي استمرت حتى عام ١٩٩٠ . وقد بات من الاجراءات المعتادة بالنسبة للمسؤولين الاسرائيليين أن يتم اجراء التقديرات الضريبية

التعسفية دون ايلاء الكثير من الاعتبار لصلتها بالدخول الفعلية لأولئك الخاضعين لهذه التقديرات ، كما يجري بصورة اعتيادية خلال هذه الغارات مصادرة أو اتلاف الممتلكات والأموال والمستندات وأوراق الهوية . وفي السنة الثانية من المقاطعة الضريبية الفلسطينية ، انخفضت ايرادات الضرائب من الأرض المحتلة بمقدار الثلث[١٠٩] . وبنهاية عام ١٩٨٩ وبعد ستة أشهر من غارات جباية الضرائب المكثفة والجباية القسرية للضرائب ، تشير التقديرات إلى أن الايرادات قد استعادت تقريبا مستوياتها السابقة لعام ١٩٨٨ . ولكن المبلغ كله يُجبى فقط من نصف الذين تستحق الضريبة عليهم ، مما يزيد إلى حد بعيد من العبء الضريبي الملقى على كاهل أولئك الذين يُجبرون على الدفع[١١٠] .

٤٤- إن أبرز مثال على الممارسات الضريبية الاسرائيلية في الأرض المحتلة هو مثال بلدة بيت ساحور في الضفة الغربية التي كانت في وقت من الأوقات بلدة مزدهرة والتي فرضت السلطات الاسرائيلية عليها حظر التجول والحصار لمدة ستة أسابيع في أواخر عام ١٩٨٩ [١١١] . ومع قيام السلطات الاسرائيلية بشن غارات يومية في البلدة لاجبارها على دفع الضرائب ، تضامن الأهالي وعددهم ١٢ ٠٠٠ في رفض دفع الضريبة . وأوضحوا مقاومتهم قائلين إن "السلطات العسكرية لا تمثلنا ونحن لم نوجه اليهم دعوة للحضور الى أرضنا . إن المبدأ هو لا ضريبة دون تمثيل" [١١٢] . وبانتهاء الحملة ضد بيت ساحور ، كانت السلطات الاسرائيلية قد اتخذت تدابير ضد ٣٣٠ شخصا من مقاومي دفع الضريبة واعتقلت ٤٠ شخصا لامتناعهم عن دفع الضرائب وجمدت ٦٠٠ ٠٠٠ دولار يمتلكها ٥٠٠ من الأهالي في شكل ودائع مصرفية وصادرت سلعا تقدر قيمتها رسميا بما يزيد عن ١,٥ مليون دولار لكي تعرضها للبيع في وقت لاحق في اسرائيل [١١٣] . وقد كان لهذه الحملة تأثير مدمر على الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على التجارة والسياحة والصناعة الخفيفة ولكن التضامن الاجتماعي قد ساعد في تخفيف معاناة القطاعات الأشد تأثرا .

٤٥- وقد لاحظ تحقيق قانوني أجري مؤخرا فيما يتعلق بهذه المسائل أنه "خلافا للمزاعم الرسمية ، لا يبدو أن الضرائب في الضفة الغربية تجبى بموجب شروط الترخيص الممنوح بمقتضى القانون الدولي" [١١٤] . ويستنتج التحقيق ، فيما يستنتجه ، أن عمليات فرض الضرائب وتقديرها وجبايتها من قبل السلطات الاسرائيلية قد انتهكت ، من الناحيتين القانونية والعملية ، قواعد الشرعية الدولية . ويبدو أن الشرط الذي يقتضي أن تعاد الى الأرض المحتلة جميع الايرادات الضريبية التي تتم جبايتها لم يستوف وذلك بالنظر الى الاجراءات المحاسبية التي تعتمدها الادارة المدنية والتي تستبعد من الميزانية العديد من بنود الايرادات . وتبعا لذلك فإن المحاولات التي تبذلها السلطات حاليا لجباية الضرائب بمقتضى النظام الحالي المشوه هي محاولات لا تدخل في نطاق سلطتها ، وإن رفض الشعب الفلسطيني لدفع الضرائب مبرر على أساس أن جباية الضرائب من قبل السلطات الاسرائيلية مخالفة للقانون ومن ثم فهي لاغية

وباطلة . وعلاوة على ذلك ، فقد خلص تقرير أعدته مجموعة اسرائيلية معنية بالحقوق المدنية الى أن الأمر العسكري الاسرائيلي رقم ١٣٦٢ الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ والذي يجعل اصدار التراخيص والتصاريح للفلسطينيين مشروطاً بدفع الضرائب "ما كان ليصمد في امتحان تطبيق مبادىء القانون الاسرائيلي" (١١٥) . وقد صرح رئيس ادارة ضريبة القيمة المضافة الاسرائيلية ، في معرض اشارته الى الأساليب التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية لجباية الضرائب ، قائلا: "إنني اذا حاولت تطبيق بعض التدابير المطبقة في الأراضي من أجل جباية الضرائب في الداخل (داخل اسرائيل) ، فسأشنق في ميدان صهيون" (١١٦) .

٥- أداء التجارة الخارجية - من سيء الى أسوأ

٤٦- لم تكن التجارة الخارجية الفلسطينية بمنأى عن الآثار المسببة للاضطراب والناجمة عن السياسات والممارسات الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة ، وقد أشير إلى بعضها في الفروع السابقة . فبالاضافة الى الاختلالات القائمة منذ أمد بعيد في الشروط التي تحكم التجارة الخارجية الفلسطينية مع الشركاء الرئيسيين (١١٧) ، لا يزال هذا القطاع يعاني من انعدام المرافق الهيكلية والبيئة التنظيمية التي تكفل له العمل بفعالية . أما الدينامية المحتملة التي يمكن للتجارة الخارجية أن تولدها في القطاعات الانتاجية من خلال حفز الفروع التصديرية وترشيد الواردات وتحقيق الترابط بين الانتاج والاستهلاك المحليين فتضيع في خضم الأنظمة التقييدية الاسرائيلية والتعقيدات الادارية والحواجز المادية والممارسات التجارية التعسفية . وقد كانت الانجازات الضئيلة التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة ثمرة الجهود المشتركة المبذولة من قبل أوساط التصدير الفلسطينية والتعاون الاقليمي والدولي وليس نتيجة لأي التزام من قبل السلطات الاسرائيلية بتحسين الشروط التي تحكم التجارة الفلسطينية . ومنذ بداية الانتفاضة ، كان لمحاولات اسرائيل الرامية الى تكثيف سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني تأثيرها البالغ على التجارة الخارجية الفلسطينية التي انخفضت الى مستويات متدنية بصورة حرجة ولا تتفق مع الدور الذي ينبغي لهذا القطاع أن يؤديه في حفز النمو الاقتصادي الفلسطيني .

٤٧- ولم يتم نشر بيانات شاملة بشأن ميزان مدفوعات الأرض المحتلة بالنسبة لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، ولكنه من الممكن تبين الخطوط العامة للأداء التجاري في هاتين السنتين استنادا الى المعلومات المتاحة . ففي عام ١٩٨٨ ، هبط مجموع قيمة تجارة السلع الفلسطينية بنسبة ٣١ في المائة ليصل الى أقل من مليار دولار (١١٨) . وهذا يبين أن التطورات في القطاع التجاري قد اتبعت على نحو وثيق الانخفاض في الأداء الاقتصادي منذ بداية الانتفاضة وما قابل ذلك من اعادة تشكيل للعلاقات الاقتصادية الدولية الفلسطينية . وفي عام ١٩٨٨ ، استوعبت اسرائيل ما نسبته ٧٦ في المائة من

مجموع صادرات الأرض المحتلة (مقارنة بنسبة قدرها ٧٩ في المائة في عام ١٩٨٧) ووفرت ما نسبته ٨٤ في المائة من وارداتها (٩١ في المائة في عام ١٩٨٧) . وشكلت الصادرات الى الأردن وعبره والواردات من بقية أنحاء العالم (باستثناء الواردات من الأردن وعبره) نسبة كبيرة من باقي تجارة السلع في عام ١٩٨٨ . وتحسّن وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني مع اسرائيل تحسنا مطردا منذ عام ١٩٨٨ . وقد انخفض مجموع قيمة التجارة مع اسرائيل بنسبة ٢١ في المائة من ١٢١ ٣ مليون دولار في عام ١٩٨٧ الى ٦٦٦ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٩ . وبعد أن سجلت الأرض المحتلة عجزا في الحساب الجاري في السلع والخدمات قدره ١٧٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، سجلت عجزا قدره ٤٣ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ثم حققت لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ فائضا قدره ٥٣ مليون دولار في عام ١٩٨٩ (١١٩) . وهذا التحول الملحوظ يعكس انخفاضا بنسبة ٣٥ في المائة في السلع المستوردة من اسرائيل والمصدرة إليها بما مقداره ٦٠٠ مليون و٣٠٠ مليون دولار ، على التوالي ، في عام ١٩٨٩ وانخفاضا طفيفا في الصادرات والواردات من الخدمات (بنسبة ١,٥ و٦ في المائة على التوالي) . وقد كانت تجارة السلع تقليديا في حالة عجز بينما كانت تجارة الخدمات في حالة فائض في ميزان المدفوعات الفلسطيني مع اسرائيل .

٤٨- لقد كان الأداء التصديري الفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ في الأسواق الاقليمية التقليدية أداء غير مشجع . فقد انخفضت قيمة الصادرات الى الأردن وعبره في عام ١٩٨٨ بنسبة ٣٣ في المائة لتصل الى ٥٣ مليون دولار ، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٧٥ كما أنه أدنى بكثير من أقصى مستوى تم تحقيقه في عام ١٩٨٣ وقدره ١٣٥ مليون دولار . ويعكس هذا الاتجاه الانخفاضات في الصادرات التي حدثت قبل الانتفاضة ولكنها تزايدت حدة على نحو ملحوظ في عام ١٩٨٨ . وقد كان ضعف الطلب الاقليمي منذ عام ١٩٨٣ عاملا رئيسيا في هذا الاتجاه بينما كان لاستمرار القيود الاسرائيلية وارتفاع التكاليف وغير ذلك من جوانب قصور مرافق التسويق في الأرض المحتلة دور أيضا في تخفيض القدرة التنافسية التي كانت تتمتع بها الصادرات الفلسطينية في وقت من الأوقات (١٢٠) . ويبدو أن الأداء التصديري لمعظم الفروع الزراعية في عام ١٩٨٩ قد تعرّض لمزيد من الضعف خاصة وأن أجزاء من المحاصيل التصديرية الرئيسية قد دمرت أو افتقدت بسبب ضعف مرافق النقل والتدابير الادارية الاسرائيلية . ومن العوامل الأخرى المساهمة تزايد الناتج المحلي من محاصيل مماثلة في بعض الأسواق الاقليمية وكساد الطلب في أسواق أخرى . وبينما تم تصدير ما مقداره ٠٠٠ ٣٦ طن من الخضار و٣٠٠ ٢١ طن من الحمضيات و١٠٠ ١٢ طن من الفواكه الأخرى من الضفة الغربية الى الأردن وعبره في عام ١٩٨٧ ، بلغت هذه الأرقام ٥٨٠ طنا و٥٦٠ ٢ طنا و٩٨٠ ٥ طنا على التوالي بحلول عام ١٩٨٩ (١٢١) . وتم تصدير كميات كبيرة (أكثر من ٠٠٠ ٧ طن) من زيت الزيتون المخزون الى الأردن في عام ١٩٨٩ مما ساعد في التعويض عن الانخفاض الاجمالي في

حصائل الصادرات . كما سجلت صادرات الحمضيات من قطاع غزة التي كانت تشكل الجزء الأعظم من صادرات غزة الى الاردن انخفاضا حادا في السنوات الأخيرة نتيجة للقيود العنيفة التي تواجه الانتاج والتسويق في هذا الفرع الحيوي . ففي ذروة موسم تصدير الحمضيات في عام ١٩٩٠ على سبيل المثال ، قامت السلطات الاسرائيلية باحتجاز ٥٠ شاحنة تنقل صادرات الحمضيات لمدة تزيد عن اسبوع عند نقطة العبور على جسر نهر الاردن دون ابداء أية اسباب مما افضى الى تلف معظم المحصول (١٣٣) . ويتم فرض عمليات حظر مماثلة بصورة منتظمة على حركة المنتجات الزراعية من قطاع غزة الى الضفة الغربية ، وقد استمرت آخر عملية حظر لمدة ١٠ أيام في آذار/مارس ١٩٩٠ . وقد انخفضت صادرات الحمضيات من قطاع غزة الى الاردن وعبره من ٠٠٠ ٥٨ طن في عام ١٩٨٧ الى ٠٠٠ ٣٥ طن في عام ١٩٨٩ (١٣٣) . وتدل البيانات الأولية لعام ١٩٩٠ على حدوث تحسن كبير في الصادرات الى الاردن وعبره بما يصل الى نحو ٠٠٠ ٩٠ طن (١٣٤) .

٤٩- إن الآمال في حدوث انتعاش جزئي في قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية التي ظهرت مع بدء الصادرات المباشرة الى اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية بشروط تفضيلية في عام ١٩٨٨ لم تتحقق بالكامل بعد موسمين من "الصادرات التجريبية" . وبالرغم من الانتكاسات التي أصابت الصادرات المباشرة الأولى إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ ، فقد كان المصدرون الفلسطينيون يعتزمون شحن نحو ٠٠٠ ٣٥ طن من الحمضيات من قطاع غزة الى أسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية في الفترة ١٩٨٩/١٩٩٠ (١٣٥) . وأكثر من ٥٠٠ طن من الباذنجان وغير ذلك من الخضار من الضفة الغربية (١٣٦) . إلا أن ما لا يقل عن ٥٠٠ طن من الحمضيات قد اتلفت من جراء "القيود الامنية" الاسرائيلية في ميناء أشدود (١٣٧) ، مما اسهم في حدوث تدهور لاحق في نوعية الفواكه لدى وصولها الى أوروبا (١٣٨) . ولا تزال "التأخيرات الادارية" الاسرائيلية تعيق الشحن الجوي للخضار من الضفة الغربية ، الأمر الذي يعتبر "عملا تمييزيا" ضد مزارعي الضفة الغربية (١٣٩) . وهذه الاجراءات تفضي الى مناخ تصديري متقلب لا يمكن التنبؤ به ، وتثبط المستوردين وتثني المصدرين المحتملين عن المخاطرة في الدخول الى أسواق جديدة ، خاصة وأن قصور مرافق التسويق المحلية لا يزال يضعف نوعية الصادرات الفلسطينية وقدرتها التنافسية .

٥٠- والآن وقد تم من حيث المبدأ حل مسألة امكانية الوصول المباشر للصادرات الفلسطينية الى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، يؤمل أن تستجيب السلطات الاسرائيلية لدعوات معاملة الصادرات الأوروبية الى الارض المحتلة على أساس اعفائها من الرسوم (١٣٠) . ومن شأن هذا أن يسمح بمتابعة اعادة تشكيل أنماط التجارة الفلسطينية وتنويع مصادر الواردات ، مع تخليص المستوردين الفلسطينيين في الوقت نفسه من الحاجة الى اعتماد الوكلاء والمستوردين الاسرائيليين من أجل اجراء عمليات

الاستيراد نيابة عن الأرض المحتلة كما هو الحال الآن . كما أن من شأن هذه الخطوة أن تتيح للفلسطينيين المعاملة بالمثل في تبادل التسهيلات التجارية مع الأسواق المشمولة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ التي دعت في عام ١٩٨٨ الى منح تسهيلات تجارية وتدابير تفضيلية محددة للصادرات الفلسطينية . ومن المؤكد أن الطرائق المحتملة والبيئة التنظيمية لمثل هذه الخطوة تتطلب دراسة مفصلة وتفاوضا . وبانعدام الموافقة الاسرائيلية على طلب اعادة فتح الميناء التجاري لقطاع غزة (١٣١) ، من الممكن تصور ترتيبات "عبور" من خلال الموانىء الاسرائيلية تتيح دخول الصادرات الأوروبية الى الأرض المحتلة دون اختراق السوق الاسرائيلية . ويمكن أن يكون الهدف من هذه الترتيبات تحقيق جملة امور منها ضمان عدم اضعاف التدابير الحمائية الاسرائيلية فيما يتعلق بصناعاتها المحلية .

٦ - ملاحظات ختامية

٥١ - ان التقديرات الاسرائيلية الأولية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعام ١٩٨٨ في الأرض المحتلة تبين وجود حالة خرج فيها الأداء الاقتصادي بوضوح عن مسار اتجاهات النمو التي ظهرت في السنوات السابقة . إلا أن الاتجاهات الأحدث لم تكن كلها سلبية . ففي حالة الزراعة مثلا ، يمكن القول إن جهود الشعب الفلسطيني الرامية الى تحقيق انتعاش اقتصادي محلي قد حققت قدرا من النجاح حسبما يتبين من زيادة الناتج الزراعي (باستثناء محصول الزيتون) لعام ١٩٨٨ مقارنة بانخفاض في الزراعة في السنوات السابقة للانتفاضة . إلا أن التقلص الاجمالي في الناتج والدخل يؤكد القلق الذي أعرب عنه في التقارير السابقة لأمانة الأونكتاد من أن الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع ، في ظل أحوال الاحتلال الشديدة الوطأة ، أن يولد الموارد اللازمة لتأمين نمط مستمر من النمو والتنمية . فشدة تأثر الاقتصاد المحلي بالاختلالات الناجمة عن الاحتلال وبالعلاقات غير المتكافئة مع الاقتصاد الاسرائيلي يمكن أن تخفف بصورة مؤقتة في أفضل الأحوال من خلال مبادرات محلية مثل تلك المضطلع بها منذ عام ١٩٨٨ . إلا أن كلفة كبيرة قد ترتبت على ذلك من حيث انخفاض الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار . ويظل الاقتصاد الفلسطيني أسير حالة يضعف فيها الأثر الايجابي المحتمل للزيادات في الناتج المحلي وذلك من جراء الاعتماد على مصادر الدخل الخارجية والحاجة إلى انتظام تجديد وتعويض الخسائر البشرية والمادية وغيرها من الخسائر المتكبدة منذ بداية الانتفاضة .

٥٢ - ولذلك فإنه ليست هناك دلالات على حدوث تحسن في اقتصاد الأرض المحتلة في الفترة المستعرضة . والواقع أن التطورات في معظم القطاعات تشير الى تدهور في الأداء في حين أن احتمالات عكس الاتجاهات الحالية تبدو قاتمة . وبالنظر إلى أن التنمية الاقتصادية الفلسطينية الأطول أجلا تظل أمرا مشكوكا فيه في ظل أحوال الاحتلال العسكري المتطاول ، فإن عدم قيام السلطات المعنية باتخاذ اجراءات ايجابية لتحقيق

الاصلاح والتحرير الاقتصاديين قد أدى إلى تزايد الشعور بالاحباط من قبل الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . وبالتالي فإن التوصيات التي وردت في التقارير والدراسات السابقة لأمانة الأونكتاد فيما يتعلق باصلاح واعادة تشكيل السياسة الاقتصادية تكتسب المزيد من الالحاح والأهمية . وقد كانت جدوى تدابير السياسة العامة المقترحة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية ولا تزال تستند الى دراسة متأنية ومتوازنة للمشاكل والامكانات الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة ، وقد صممت هذه التدابير بحيث توجه الاقتصاد الفلسطيني نحو طريق من النمو والتنمية الاقتصاديين المستمرين . ويلزم أكثر من أي وقت مضى الحصول على دعم وتشجيع من المجتمع الدولي لمساعدة أولئك المعنيين - الاسرائيليين والفلسطينيين - في اتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لوضع الاقتصاد الفلسطيني على مثل هذا الطريق . ومن الشروط الأساسية في هذا الخصوص ما يتمثل في زيادة مساعدة المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني والمشاركة على نحو أكثر فعالية في تنمية اقتصاده على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف . ومن المفيد أن تكون هذه الجهود الرامية الى تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الأرض المحتلة مراعية ومعززة لمبادرات الشعب الفلسطيني في زيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات وارساء قاعدة محلية دائمة للتنمية الاقتصادية المستمرة .

٥٣ - وفي حين يمكن للسلطات الاسرائيلية أن تعيد النظر في امكانيات تنفيذ اصلاحات السياسة العامة المبينة في التقارير والدراسات السابقة للأونكتاد ، يمكن الآن اتخاذ خطوات معينة بغية تخفيف التوترات وتوفير الاغاثة الفورية وتشجيع تحقيق قدر من الانتعاش الاقتصادي في ظل الظروف السائدة . وهذه تشمل:

(أ) وقف هدم المنازل الفلسطينية كعقوبات جماعية ، والسماح للمجتمعات المحلية الفلسطينية بتنفيذ البرامج السكنية وما يتصل بها من برامج البناء لتخفيف وطأة أزمة السكن في الأرض المحتلة ؛

(ب) انهاء مصادرة الأراضي الفلسطينية والضوابط التقييدية المفروضة على الموارد المائية الفلسطينية والكف عن إقامة مستوطنات جديدة وعن توسيع المستوطنات القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛

(ج) الامتناع عن فرض العقوبات الجماعية ضد الزراعة الفلسطينية ، ولا سيما تدمير المخزونات والمحاصيل الزراعية ، وتخفيف القيود المفروضة على حركة المنتجات الى الأسواق المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفيما بينهما ؛

(د) السماح لصيادي السمك الفلسطينيين باستئناف نشاط صيد السمك طوال الوقت ودون قيود في المياه الساحلية لقطاع غزة ومنع زوال هذا الفرع الحيوي ؛

(هـ) رفع القيود الانتقائية المفروضة على تدفق اليد العاملة بين الأرض المحتلة واسرائيل مما يتيح للعمال أن يختاروا بحرية موقع وشروط عملهم ؛

(و) انهاء حملات وغارات جباية الضرائب التعسفية على المجتمعات الفلسطينية وتخفيف حدة العبء الضريبي المثل المفروض على الشعب الفلسطيني مع مراعاة لا تذكر لمستويات الدخل الفعلي والقدرة على الدفع ، خصوصا في حالة المجموعات السكانية الأشد فقرا ؛

(ز) تطبيق تدابير منصفة وتبادلية فيما يتعلق بالتجارة الصناعية والزراعية بين الأرض المحتلة واسرائيل ، وكذلك بين الأرض المحتلة وبقية العالم ، بما في ذلك النظر بصورة جدية في امكانيات السماح بدخول الواردات المباشرة الى الأرض المحتلة من الجماعة الاقتصادية الأوروبية وغيرها من المصادر (ويقدم نجاح المفاوضات بشأن اتاحة وصول الصادرات الفلسطينية المباشرة الى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية مثالا مشجعا على كيفية حل هذه المسائل المعقدة والحساسة) ؛

(ح) رفع الضوابط والقيود المفروضة على المساعدة الانسانية والانمائية الدولية للأرض المحتلة ، ولا سيما تلك التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من المصادر المتعددة الأطراف .

الجزء الثاني

استعراض التقدم المحرز في عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في أمانة الأونكتاد ، ١٩٨٩-١٩٩٠

٥٤ - وفقا لأحكام قراري المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) و١٦٩ (د - ٧) وبرنامجي عمل الأونكتاد لفترتي السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ و١٩٩٠ - ١٩٩١ ، تركز عمل الوحدة الاقتصادية الخاصة ضمن أمانة الأونكتاد خلال الفترة المستعرضة (تموز/يوليه ١٩٨٩ - حزيران/ يونيه ١٩٩٠) على أربعة مجالات نشاط رئيسية هي: (أ) رصد وتحليل سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي التي تعيق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (ب) التحقيق في أثر هذه السياسات والممارسات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ؛ (ج) تطوير قاعدة البيانات التابعة للوحدة لنشر المعلومات بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة ؛ (د) المساهمة في أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة عملا بقرارات الجمعية العامة . وقد حافظت الأمانة ، في اضطلاعها بعملها في هذه المجالات ، على مشاورات وثيقة مع ممثلي فلسطين والسلطات المعنية الأخرى .

٥٥ - وبالاضافة إلى إعداد تقرير أمانة الأونكتاد لعام ١٩٩٠ بشأن "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1266) ، شرع في اجراء دراسة متعمقة بشأن "السياحة والأنشطة ذات الصلة في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" . وهذه الدراسة التي من المقرر انجازها في نهاية عام ١٩٩٠ تكمل الدراسة التي أعدتها أمانة الأونكتاد مؤخرا بشأن "التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي" (UNCTAD/RDP/SEU/1) . وبعد إجراء تحليل لأهمية السياحة والخدمات ذات الصلة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ، تبحث الدراسة أداء السياحة قبل الاحتلال الاسرائيلي وبعده . ويتم التشديد على العوامل المؤثرة في أداء هذا القطاع حتى عام ١٩٨٧ ثم خلال الانتفاضة . ويتم ايلاء اهتمام خاص لتقدير الاحتياجات الفورية لهذا القطاع وامكانيات انتعاشه وتنميته على المدى الطويل .

٥٦ - ويستمر الاضطلاع بعمل أساسي بشأن الدراسة المشتركة بين القطاعات والمعنونة بصفة مؤقتة "الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة): احتمالات تحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة" . وبعد دراسة شاملة ومتعمقة لحالة الاقتصاد الفلسطيني ، ستحاول الدراسة اجراء تحليل لامكانات تنميته على المستويات العامة والقطاعية استنادا الى افتراضات مختلفة . ويستند النهج الذي سيتم اتباعه الى تحليل اقتصادي كلي لمدى توافر الموارد واستخداماتها في اطار تصورات بديلة ، بما في ذلك تصور خاص باقتصاد فلسطيني مستقل وأكثر اعتمادا على الذات . وهذا سيتطلب

تحديد مختلف غايات وأولويات وأهداف النمو والتنمية ضمن اطار زمني محدد فضلا عن بيان الاستراتيجيات البديلة وخيارات السياسة العامة . وسيتم ايلاء اهتمام خاص لتلك القطاعات والمجالات التي يثبت فيها بوضوح تمتع الأرض المحتلة بمزايا نسبية وامكانيات لتعزيز أوجه التكامل الخارجي . واستنادا إلى نتائج التحليل ، سيتم تركيز الجهود على صياغة اطار مرجعي أساسي موحد للعمل يبين المبادىء التوجيهية للاستراتيجية وخيارات السياسة العامة على مختلف المستويات .

٥٧ - وقد تمت استشارة عدد من منظمات الأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الاقليمية العربية وغير العربية(١٣٣) بغية تنسيق الجهود والتماس المشاركة مع الأونكتاد ، حيثما أمكن ، في إعداد الدراسة . وقد وافقت بعض المنظمات على تقديم مساهمات موضوعية في الدراسة بينما قامت منظمات أخرى (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة الدول المصدرة للنفط) بتقديم مساهمات مالية أيضا . وبالاضافة الى ذلك ، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بموجب القرار ١٧٤/٤٤ ، باتاحة موارد لاعداد الدراسة . ومع تلبية احتياجات الدراسة للموارد ، أنجزت أمانة الأونكتاد الترتيبات الفنية للشروع في إعداد الدراسة من خلال جملة أمور منها الاستعانة بالخبرة الخارجية حسب مقتضى الحال . وتشتمل هذه الترتيبات أيضا على اعداد ٣٤ مخططا تفصيليا لدراسات بشأن مختلف القطاعات/المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تغطيها الدراسة الشاملة المشتركة بين القطاعات . ومن المتوقع انجاز هذه الدراسة بحلول نهاية عام ١٩٩١ .

٥٨ - وقد كثفت أمانة الأونكتاد جهودها بالتعاون مع مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن طريق صياغة اقتراح مشروع لاعداد دراسة جدوى بشأن انشاء مركز تسويق في الأرض الفلسطينية المحتلة حسبما هو مطلوب في قرار المؤتمر ١٦٩ (د - ٧) . وتبعا لذلك ، تم تكليف فريق من خمسة خبراء ، أربعة من مركز التجارة الدولية وواحد من أمانة الأونكتاد ، لزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل اجراء الدراسة . وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الانمائي على تمويل البعثة في اطار برنامجه الخاص بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني . وتؤكد التحقيقات التي أجرتها البعثة الحاجة الملحة الى مرفق تسويق محلي في الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل ترويج وتسويق صادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية . وقد بينت البعثة الجدوى الاقتصادية والمالية لمثل هذا المرفق . وقد تم انجاز تقرير فريق الخبراء ، بما في ذلك دراسة الجدوى ، وتقديمه الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي للنظر فيه ثم اتخاذ اجراءات تفضي الى انشاء مركز تسويق في الأرض الفلسطينية المحتلة .

٥٩ - وقد حظي اقتراح أمانة الأونكتاد الذي يدعو الى انشاء "مركز لتقييم مشاريع الاستثمار" في الأرض الفلسطينية المحتلة بتأييد متزايد . ويهدف الاقتراح الى توليد وتنمية القدرات الفلسطينية في تخصيص وادارة الموارد على مستويات تنظيم المشاريع والمستويات المؤسسية على السواء . وقد تم اصدار اقتراح المشروع (UNCTAD/RDP/SEU/Misc.1) لقصر تعميمه على الحكومات والمنظمات الدولية بغية التماس المساهمات في تنفيذه .

٦٠ - كما كثفت الأمانة جهودها لتطوير قاعدة بيانات بشأن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة . وكجزء من العمل التحضيري للدراسة المشتركة بين القطاعات ، اشتمل العمل الذي شرع فيه على تنظيم القاعدة الاحصائية للوحدة وفقا للسلاسل الزمنية الاقتصادية التي تستخدمها أمانة الأونكتاد .

٦١ - ووفقا لمتطلبات تنفيذ برنامج العمل ، بما في ذلك اجراء المشاورات والتحقيقات الميدانية ، قام موظفو الأونكتاد ببعثات ميدانية الى القاهرة وعمان وتونس . وقد اشتملت هذه البعثات على عقد اجتماعات مع مسؤولين في حكومتي مصر والأردن فضلا عن مسؤولين من فلسطين . وفيما يتعلق بامكانية وصول موظفي الأونكتاد إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ، أبدت السلطات الاسرائيلية بعض المرونة ولكنها لا تزال تفرض قيودا على تسمية الموظفين الذين تتاح لهم امكانية الوصول هذه . وقد تم تطبيق هذه القيود في حالة البعثة المذكورة أعلاه المشتركة بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد . وخلال الفترة المستعرضة ، كانت أمانة الأونكتاد ممثلة في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات التي تغطي بنودا تتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني . وقد اشتملت هذه على: '١' الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ٥ - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ؛ '٢' اجتماع الأمم المتحدة الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، ٣٠ آب/ أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ؛ '٣' الحلقة الدراسية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن احتمالات القطاع الصناعي الفلسطيني ، ١١ - ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ؛ '٤' اجتماع التخطيط التحضيري لعام ١٩٩٠ لاجتماع الأمم المتحدة الدولي السابع للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ، ٢٦ - ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ؛ '٥' الدورة الثالثة والأربعين لجمعية الصحة العالمية ، ٧ - ١٨ أيار/مايو ؛ '٦' الاجتماع الثاني غير الرسمي المشترك بين الوكالات بشأن التعاون من أجل استجابة فعالة من قبل منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ، ٢٩ - ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ؛ '٧' الدورة السابعة والسبعين لمؤتمر العمل الدولي ، ٦ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وقد قدمت الأمانة مساهمات فنية في بعض الاجتماعات المذكورة أعلاه وفي غيرها من الاجتماعات التي لم يتسن لها حضورها نظرا لضيق الوقت والقيود المالية .

الحواشي

(١) تشير تسميتا "الأرض المحتلة" و"الأرض" في هذا التقرير إلى الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة) . انظر قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ .

(٢) للاطلاع على تحليل أشمل للتطورات في الاقتصاد الفلسطيني خلال العقدين ١٩٦٧ - ١٩٨٧ انظر الأونكتاد "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي (UNCTAD/ST/SEU/3/Rev.1) ، الفصل الأول و"التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي (UNCTAD/RDP/SEU/1) ، الفصل الأول .

(٣) Jerusalem Post ، ٨٩/٦/٣٠ .

(٤) Jerusalem Post ، ٨٩/١١/٧ .

(٥) Jerusalem Post ، ٨٩/١١/٣ .

(٦) Haaretz ، ٩٠/٣/٢٢ (بالعبرية) .

(٧) وقد تجلّى هذا بكل وضوح خلال حملة الجباية القسرية للضرائب في بلدة بيت ساحور في الضفة الغربية عندما قال وزير الدفاع الاسرائيلي: "إننا ننوي تلقينهم درسا ...إن محاولة الامتناع عن دفع الضرائب لن تسود ولن نسمح لهذا العصيان المدني بالنجاح . ويجب علينا أن نكسب اختبار الارادات هذا وينبغي لنا أن نقول لهم: تخلّوا عن هذه المحاولة لأننا لن نتراجع حتى ولو ظل حظر التجول مفروضا على بيت ساحور لأشهر عديدة .ال Haaretz ، ٨٩/١٠/١١ (بالعبرية) .

(٨) Jerusalem Post ، ٨٩/١١/٧ .

(٩) Jerusalem Post ، ٩٠/٣/١٣ ؛ ٩٠/٣/٢٣ .

(١٠) Jerusalem Post ، ٨٩/٧/١٣ .

(١١) يمكن الرجوع إلى قائمة متصلة بالممارسات المحددة وتطورات السياسة العامة في: "Data base extracts on economic issues and related Israeli practices in the occupied Palestinian territory (West Bank and Gaza Strip). 1889" (UNCTAD/RDP/SEU/4).

(١٢) تتجسد هذه السياسات في المبادىء التوجيهية للسياسة العامة التي تصدر بصورة منتظمة منذ بداية الانتفاضة (انظر فلسطين الثورة للاطلاع على البيانات الدورية الصادرة عن "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) ، وفي برامج ومشاريع المؤسسات واللجان الانمائية المحلية ، وفي مختلف مؤشرات آراء الأوساط المهنية والرأي العام .

(١٣) انظر مثلا الفجر ، ٨٩/٩/٤ ؛ وJerusalem Post ، ٨٩/١١/٣ و٩٠/١/٣١ ؛ والحياة ، ٨٩/١١/٧ و٩٠/٥/١٥ .

الحواشي (تابع)

(١٤) المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية لفلسطين في الحياة ، ٩٠/٤/٣٤ .

(١٥) وهي وجهة نظر مسؤول في اتحاد غرف التجارة الفلسطينية تلقى فيما يبدو تأييدا واسع النطاق بين الفلسطينيين . انظر الحياة ، ٨٩/١١/٧ .

(١٦) النهار ، ٩٠/١/٢٣ ؛ وصوت البلاد ، ٩٠/١/١٥ .

(١٧) الحياة ، ٨٩/١١/١٤ .

(١٨) الحياة ، ٩٠/٤/٢٥ و٩٠/٥/٣ .

(١٩) الحياة ، ٨٩/١١/٧ .

(٢٠) قرار صادر عن دورة المجلس المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

(٢١) قرارا الجمعية العامة ١٧٤/٤٤ و٢٣٥/٤٤ ؛ وقرار اليونيسكو ٢٥ جيم/٢٠ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ؛ وقرار منظمة الأغذية والزراعة ٨٩/١ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ؛ وقرار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (GC.3/LI) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ؛ وقرار منظمة الصحة العالمية ج ص ع/٤٣ ـ ٣٦ المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٢٢) بيان مدير الصحة في الأونروا أمام الدورة الثالثة والأربعين لجمعية الصحة العالمية ، ٩٠/٥/١٧ . انظر أيضا Middle East International ، ٨٩/١١/٣ ؛ وJerusalem Post ، ٨٩/٦/٣٠ و٨٩/١٠/٣٠ .

(٢٣) UNRWA, "Annual Report of the Director of Health, 1989" (document of the World Health Assembly A/43/INF. DOC./1) p.15.

(٢٤) UNDP, Programme of Assistance to the Palestinian People, "Project Status Report and Expenditure Analysis" May 1989 ، انظر أيضا الحياة ، ٨٩/١٠/٣١ .

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير مدير البرنامج ، "تنفيذ البرامج: البرامج الخاصة ـ تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني" (CD/1990/84) .

(٢٦) لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين "دور المساعدة الأجنبية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني" (Geneva, ICCP, 1990) . انظر أيضا الفجر ، ٩٠/٤/٩ و٩٠/٦/١٨ للاطلاع على بيانات عن التأخيرات والعقبات الاسرائيلية التي تعترض سبيل دخول سيارات الاسعاف المتبرع بها من قبل منظمات دولية ومنظمات غير حكومية الى الأرض المحتلة .

(٢٧) Middle East International ، ٩٠/١٢/١٥ .

(٢٨) المرجع نفسه ، وSpecial United Nations News Service ، ٩٠/٣/٧ .

(٢٩) Israle, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1989) p.98.

(٣٠) "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1221) .

الحواشي (تابع)

(٣١) ما لم يذكر خلاف ذلك ، فإن البيانات الاحصائية الواردة في هذا التقرير لا تشمل القدس الشرقية التي تستبعد من السلاسل الاحصائية الرسمية الاسرائيلية للأرض المحتلة .

(٣٢) انظر Jerusalem Post ، ٩٠/١/٩ . وقد أفرج المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات عن بعض الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٨ ولكن هذه الأرقام معبّر عنها بنسب مئوية وبالتالي فمن الصعب اجراء مقارنات مفصلة بأرقام السنوات السابقة أو التوصل الى تقديرات موحدة بالنسبة للأرض المحتلة ككل .

(٣٣) Jerusalem Post ، ٨٩/١١/٢٣ .

(٣٤) أبلغ عن نمو منخفض في الناتج المحلي الاجمالي الكلي والناتج المحلي الاجمالي للفرد في اسرائيل في عام ١٩٨٩ ، وقد نجم ذلك عن جملة أمور منها الانخفاضات الكبيرة في انتاج فروع الاقتصاد الاسرائيلي التي تعتمد على اليد العاملة الفلسطينية ونشاط التعاقد من الباطن الفلسطيني (مثل صناعات النسيج والجلود) ؛ انظر Jerusalem Post ، ٩٠/٥/١٧ .

(٣٥) انظر مثلا Jerusalem Post ، ٩٠/٢/٢٣ ؛ والفجر ، ٩٠/٢/١٩ .

(٣٦) حسب هذا الرقم استنادا الى تقديرات الناتج القومي الاجمالي المذكورة أعلاه والى تقديرات عدد السكان لعام ١٩٨٩ على أساس البيانات السكانية لعام ١٩٨٨ ، انظر Israel, CBS, "Statistical Abstract ... 1989", p. 700 .

(٣٧) Jerusalem Post ، ٩٠/٢/٢٣ .

(٣٨) انظر: T. Ataöv, "the Use of Palestinian Waters and International Law" (London, EAFORD, n.d.).

(٣٩) انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1221) ، الفقرة ٤٢ ؛ انظر أيضا الحياة ، ٩٠/٥/١٧ .

(٤٠) Middle East International ، ٨٩/٥/٢٦ .

(٤١) Jerusalem Post ، ٨٩/٨/٨ .

(٤٢) المرجع نفسه .

(٤٣) الفجر ، ٨٩/١١/٦ .

(٤٤) United Nations, Israeli Settlements in Gaza and the West Bank (UN, 1982), Annex I .

(٤٥) حسبت استناداً إلى الأرقام المستشهد بها في: International Labour Office (ILO), "Report of the Director-General", Appendices (Vol.2), 1990, p.53 انظر أيضا: M. Benvenisti and S. Khayat, The West Bank and Gaza Atlas (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1989) pp. 138-140; وخالد عايد "الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ، ١٩٧٧ - ١٩٨٤ (بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٦) .

الحواشي (تابع)

(٤٦) بيانات مجمعة في نشرة فلسطين المحتلة ، المجلد الخامس ، العدد ٦٠ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

(٤٧) المرجع نفسه .

(٤٨) Jerusalem Post ، ٩٠/٤/١٧ و٩٠/٤/١٩ و٩٠/٤/٢٣ ؛ انظر أيضا: ILO, "Report of the Director-General ..." , para. 96 and pp. 53-56.

(٤٩) Jerusalem Post ، ٩٠/٣/٩ و٩٠/٤/٢٣ و٩٠/٤/٢٥ ؛ وHaaretz ، ٩٠/٣/٨ (بالعبرية) ؛ والفجر ، ٩٠/٤/٢٣ .

(٥٠) Jerusalem Post ، ٩٠/٣/٩ .

(٥١) حسبت استنادا الى Jerusalem Post. ، ٩٠/٣/٩ و M. Benvenisti and S. Khayat, "The West Bank ...", pp. 32 and 113.

(٥٢) انظر مثلا Haaretz ، ٩٠/٣/٥ (بالعبرية) .

(٥٣) Israel, CBS, "Statistical Abstract ... 1988" , pp. 156 and 165-167 .

(٥٤) Maariv ، ٩٠/٥/١٧ (بالعبرية) ، انظر أيضا: جورج قصيفي "الهجرة اليهودية الى فلسطين ، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٩" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، صيف ١٩٩٠ .

(٥٥) Jerusalem Post ، ٩٠/٣/٢٧ .

(٥٦) M. Benvenisti, The West Bank Database Project 1987 Report, (Jerusalem, WBDP, 1987), pp. 57-62.

(٥٧) Israel, CBS, "Statistical Abstract ... 1988" pp. 156 and 165-167.

(٥٨) قصيفي ، "الهجرة اليهودية ..." ، مرجع سبق ذكره .

(٥٩) انظر مثلا راسم خماييسي ، سياسة التخطيط الاسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية (القدس ، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، ١٩٨٩) .

(٦٠) "فلسطين المحتلة ..." ، مرجع سبق ذكره ؛ انظر أيضا Jerusalem Post ، ٩٠/١/٢٩ .

(٦١) منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الشؤون الاقتصادية ، "مذكرة حول الاحتياجات في مجال الاسكان الشعبي لسنة ١٩٩٠ في الأرض المحتلة" ، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ .

(٦٢) الفجر ، ٨٩/١١/٢٧ و٩٠/٤/٣ ؛ وJerusalem Post ، ٩٠/٣/٢٥ .

(٦٣) انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1221) ، الفقرات ٤٣ ـ ٥١ .

الحواشي (تابع)

(٦٤) حسبت استناداً إلى: Israel CBS, "Statistical Abstract ... 1983 and 1989" pp. 787 and 731 respectively.

(٦٥) وفقا لاحصاءات منظمة الأغذية والزراعة الواردة في صحيفة Arab Times ، ٨٩/٧/٢٦ .

(٦٦) انظر "التجارة الخارجية الفلسطينية ..." (UNCTAD/RDP/SUE/1) ، الصفحات ٦٥ ـ ٦٨ و٨٣ ـ ٨٧ .

(٦٧) Middle East International ، ٨٩/٩/٨ .

(٦٨) الفجر ، ٨٩/٩/١١ ؛ وصوت البلاد ، ٨٩/١٢/١٥ .

(٦٩) جمعية الدراسات العربية "الانتهاكات الزراعية ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع" (جمعية الدراسات الفلسطينية ، القدس ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) .

(٧٠) Jerusalem Post ، ٨٩/٧/٢٧ و٨٩/٨/٨ ؛ والفجر ، ٨٩/٧/٣١ و٨٩/٨/٢١ ؛ وصوت البلاد ، ٨٩/١٠/١ .

(٧١) Israel, CBS, "Statistical Abstract...1989" p. 731 .

(٧٢) صوت البلاد ، ٨٩/١٢/١٥ .

(٧٣) الفجر ، ٨٩/٩/١١ ؛ وJerusalem Post ، ٨٩/١١/٣ .

(٧٤) حسبت بيانات عام ١٩٨٥ استناداً إلى: جامعة النجاح "النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة" ، المجلد ٦ ، ١٩٨٥ ؛ وقدمت بيانات عام ١٩٨٩ من قبل المكتب الفني التابع للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ، عمان ، ١٩٩٠ .

(٧٥) Jerusalem Post ، ٨٩/١١/٣ ؛ انظر أيضاً فلسطين الثورة ، ٩٠/١/٧ .

(٧٦) الفجر ، ٨٩/٧/٣ و٨٩/١١/٢٧ و٩٠/٥/١٤ .

(٧٧) انظر "التجارة الخارجية الفلسطينية ..." (UNCTAD/RDP/SEU/1) ، الصفحات ٢١ ـ ٣٥ ، والفصلين ٣ و٤ .

(٧٨) "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." ، TD/B/1221 ، الفقرات ٥٢ ـ ٦١ .

(٧٩) Israel, CBS, "Statistical Abstact ... 1989", pp. 734-5 .

(٨٠) Jerusalem Post ، ٩٠/١/٣١ .

(٨١) Jerusalem Post ، ٩٠/٢/١٣ .

(٨٢) فلسطين الثورة ، ٩٠/٥/١٣ .

(٨٣) Jerusalem Post ، ٨٩/٩/٢٧ .

(٨٤) Jerusalem Post ، ٨٩/١٠/٢٦ .

(٨٥) Jerusalem Post ، ٨٩/١٠/٣٠ .

(٨٦) Jerusalem Post ، ٨٩/١١/٧ .

(٨٧) الفجر ، ٨٩/١١/١٣ .

الحواشي (تابع)

(٨٨) Israel, CBS, "Statistical Abstract...1989", p. 700 .

(٨٩) M. Benvenisti and S. Khayat, "The West Bank...", pp. 27-30 .

(٩٠) Israel, CBS, "Statistical Abstract...1989", p. 716 وبالنسبة للسنوات قبل سنة ١٩٨٦ ، اشتمل السكان الذين هم في سن العمل على الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٤ سنة أو أكثر .

(٩١) ILO, "Report of the Director-General ...", p. 11 .

(٩٢) المرجع نفسه ، للاطلاع على أرقام عام ١٩٨٩ .

(٩٣) Jerusalem Post ، ٩٠/١/٣١ .

(٩٤) ILO, "Report of the Director-General ...", p. 18 .

(٩٥) Israel, CBS, "Statistical Abstract...1989" pp. 716-720 .

(٩٦) Jerusalem Post ، ٨٩/٧/٢٤ ؛ انظر أيضا Middle East International ، ٨٩/٧/٣١ و٨٩/٩/٢٢ و٨٩/١١/٣ ؛ والفجر ، ٨٩/٩/١١ ؛ والملف ، شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(٩٧) المرجع نفسه ، و ILO, "Report of the Director-General..." p. 98 .

(٩٨) Jerusalem Post ، ٨٩/١٠/١٣ .

(٩٩) Israel, CBS, "Statistical Abstract...1989" p. 102 .

(١٠٠) ILO, "Report of the Director-General..." p. 98 .

(١٠١) انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/1142) ؛ "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1221) .

(١٠٢) Jerusalem Post ، ٨٩/٨/١٧ .

(١٠٣) Jerusalem Post ، ٩٠/٢/٢٣ .

(١٠٤) انظر Jerusalem Post ، ٨٩/٧/٢٧ ؛ والفجر ، ٨٩/٨/٧ و٨٩/٨/١٤ و٨٩/٨/٢١ و٨٩/٨/٢٨ .

(١٠٥) الفجر ، ٨٩/٨/٢١ و٨٩/٨/٢٨ .

(١٠٦) الفجر ، ٨٩/٨/٧ .

(١٠٧) انظر "القطاع المالي الفلسطيني ..." (UNCTAD/ST/SEN/3/Rev.1) ، الفصل الثالث .

(١٠٨) "Data base extracts..." (UNCTAD/RDP/SEU/4) .

(١٠٩) Haaretz ، ٨٩/١٠/٣٠ (بالعبرية) .

(١١٠) Haaretz ، ٨٩/١١/٢٤ (بالعبرية) .

(١١١) Middle East International ، ٨٩/١١/٣ ؛ انظر أيضاً Jerusalem Post ، ٨٩/٩/٢٩ و٨٩/١٠/٣ و٨٩/١٠/٦ و٨٩/١٠/١٨ و٨٩/١٠/٣٠ و٨٩/١٠/٣١ ؛ International Herald Tribune ، ٨٩/٩/٢٩ ؛ و New Outlook ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ص. ٣٣ ؛ والملف ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(١١٢) Jerusalem Post ، ٨٩/١٠/٣٠ .

(١١٣) الفجر ، ٨٩/١١/٦ .

(١١٤) Marc Stevens, Taxation in the Occupied West Bank, 1967-1989 (Ramallah, Al-Haq, 1990) ، مقتبس في الفجر ، ٩٠/٤/٢٣ .

(١١٥) Jerusalem Post ، ٩٠/٣/٢٧ .

(١١٦) Haaretz ، ٨٩/١٠/٣١ (بالعبرية) .

(١١٧) انظر "التجارة الخارجية الفلسطينية ..." (UNCTAD/RDP/SEU/3) .

(١١٨) ما لم يذكر خلاف ذلك ، حُسبت الأرقام الواردة في هذا الفرع استناداً إلى: Israel, CBS, "Statistical Abstract...1989" p. 709 and Israel, CBS, "Monthly Bulletin of Statistics" No. 11, November 1989, pp. 8-9.

(١١٩) ترد البيانات الرسمية المؤقتة لعام ١٩٨٩ في Jerusalem Post ، ٩٠/٦/١ .

(١٢٠) انظر "التجارة الخارجية الفسطينية ..." (UNCTAD/RDP/SEU/3) ، الفصل الرابع .

(١٢١) بيانات تم الحصول عليها من الأردن ، وزارة الزراعة ، إدارة الاقتصاد الزراعي والتخطيط ، عمان ، ١٩٩٠ .

(١٢٢) الفجر ، ٩٠/٤/٣ .

(١٢٣) المرجع نفسه .

(١٢٤) Jerusalem Post ، ٩٠/٦/١٢ .

(١٢٥) الفجر ، ٨٩/١٠/٣٠ ؛ Middle East International ، ٨٩/٣/١٥ .

(١٢٦) Jerusalem Post ، ٩٠/٣/٦ .

(١٢٧) Financial Times ، ٨٩/١١/٢٢ ؛ الفجر ، ٨٩/١١/٢٧ .

(١٢٨) Jerusalem Post ، ٩٠/٦/١٢ .

(١٢٩) وفقا لما ذكره سفير الجماعة الأوروبية إلى اسرائيل ، مقتبس في Jerusalem Post ، ٩٠/٣/٦ .

(١٣٠) انظر الحياة ، ٩٠/٤/١٧ .

(١٣١) انظر قرار الجمعية العامة ٣٣/٣٩ .

(١٣٢) للإطلاع على قائمة بالمنظمات التي تمت استشارتها حول الموضوع ، انظر "التطورات الاقتصادية الأخيرة ..." (TD/B/1221) ، الصفحة ٤٨ .

- - - - -

TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/1266/Corr.1
3 September 1990
ARABIC
ARABIC AND ENGLISH ONLY

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والثلاثون
الجزء الأول
جنيف ، ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
(قرارا المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) بتاريخ ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣
و١٦٩ (د - ٧) بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧)

التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة

تقرير من أمانة الأونكتاد

تصويب

الفقرة ٣٣ ، السطران ١٠و١١

يستعاض عن عبارة "وفيما يتعلق بعملية إعادة تشكيل الصناعة الفلسطينية هذه ، تدل البيانات .." بعبارة "وقد كانت لعملية إعادة تشكيل الصناعة الفلسطينية هذه كلفتها ، إذ تدل البيانات ..."

٥٩٥٣ب/GE.90-55776